الأمم المتحدة A/49/PV.36

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والأربعون

الوثائق الرسمية

الجلسة ٣٦
الثلاثاء، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد إيسي ..... (كوت ديفوار)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

البند ٩٥ من جدول الأعمال (تابع)

التنمية الاجتماعية؛ بما فيها المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة

المؤتمر الدولي المعني بالتنمية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أبلغ الجمعية العامة أن الممثل الدائم لكندا طلب في رسالة مؤرخة في ١٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤، بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، أن تستمع الجمعية العامة في جلسة عامة إلى بيان من المراقب عن الكرسي الرسولي خلال المؤتمر الدولي المعني بالأسر.

ولعل الأعضاء يتذكرون أنه وفقا للممارسة المتبعة في الجمعية العامة، يجوز للمراقبين من غير الدول الأعضاء أن يدلوا عادة ببيانات في اللجان الرئيسية فقط. غير أنه في ضوء المشاورات التي أجريت، ومراعاة للأهمية المعلقة على القضايا قيد المناقشة، يقترح أن تتخذ الجمعية العامة قرارا بالاستماع إلى المراقب عن الكرسي الرسولي أثناء انعقاد المؤتمر الدولي المعني بالأسر. أعتبر أنه ليس هناك أي اعتراض على هذا المقترح.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة أولا للسيد مايكل وودز، وزير شؤون الرعاية الاجتماعية في أيرلندا.

السيد وودز (أيرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة باسم حكومة أيرلندا.

وأود أن أهنئ الأمم المتحدة على النجاح الرائع الذي حققته السنة الدولية للأسرة في جميع أنحاء العالم. إن مبادرة المنظمة بتكريس هذه الجلسات العامة

94-86718

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة. وعندما ترد نجمة (*) بعد نتيجة تصويت مسجل و/أو تصويت بنداء الأسماء، فيرجى الرجوع إلى مرفق المحضر.

للمؤتمر الدولي المعني بالأسر جديرة بأن تلقى ترحيبا خاصا.

وما فتئت أيرلندا تلتزم دائما التزاما قويا بالأمم المتحدة، التي نتمتع بعضويتها منذ عام ١٩٥٥. ويوافق العام المقبل العيد الخمسين لإنشاء هذه المنظمة. وعلى مدى السنين قدمنا إسهامنا، خصوصا في مجال عمليات حفظ السلام. وشاركنا ووقعنا على العديد من الاتفاقيات التي ساعدتنا في تشكيل سياساتنا الخاصة. وقد وسعنا من نطاق برامجنا للمعونة الخارجية من أجل تقديم قدر أكبر من الدعم الاقتصادي والتقني إلى البلدان النامية، خصوصا في افريقيا.

غير أنه على الرغم من التقدم الذي تم إحرازه في العالم أجمع، ما زال هناك شوط طويل يتعين قطعه لبلوغ عالم تسوده العدالة والمساواة واحترام الفرد. وما زالت شعوب جميع الأمم تتطلع إلى الأمم المتحدة لكي تساعدها على قطع ذلك الشوط وعلى التصدي للتحديات التي تظهر على ذلك الطريق.

إنني أعلم أن جميع الحاضرين اليوم هنا سيرحبون بحرارة بالنجاح الذي تحقق حتى الآن في العملية التي تستهدف تحقيق سلم دائم في كل أنحاء جزيرة أيرلندا. وتتيح لنا الإعلانات، التي صدرت في آب/أغسطس الماضي وفي الأسبوع الماضي عن وقف أعمال العنف، فرصة كبرى للتحرر من الركود والإرباك الناجمين عن أعمال العنف المطول التي استمرت طوال الـ ٢٥ سنة الماضية في أيرلندا الشمالية.

وكما حدث في جنوب افريقيا، والشرق الأوسط، وأوروبا الشرقية، بدأنا الآن نأخذ بناصية الأمور في اتجاه حسم مشاكلنا التي كانت تبدو مستعصية على الحل. وإذ نفعل هذا فإننا نستطيع أن نقدم دفعة هائلة لثقتنا الوطنية ومكانتنا الدولية.

تحدث هذه الإنطلاقة التاريخية في توقيت حسن بشكل خاص في هذه السنة الدولية للأسرة. فقد كانت الأسر ضحايا الحسرات التي سحقت القلوب على مدى الـ ٢٥ عاما الماضية من جراء أعمال العنف التي ارتكبت في إيرلندا الشمالية. وأنا أعلم أن جميع الأعضاء المتواجدين هنا يشاطروننا الأمل المخلص في أن تكون المعاناة التي تحملتها الأسر قد وصلت أخيرا إلى نهايتها. وستكون الأسر هي المستفيد الرئيسي من عائد السلم الذي يتدفق من عملية السلم تلك.

إن هذه السنة الدولية للأسرة، التي تقترب الآن من الانتهاء، أتاحت لنا الفرصة لكي نسلط الضوء على أهمية الأسرة بوصفها الوحدة الأساسية والطبيعية في المجتمع. وذلك المفهوم عن الأسرة كان الرسالة الواضحة التي انبثقت عن اجتماع الوزراء المسؤولين عن شؤون الأسرة في الاتحاد الأوروبي الذي حضرته في الشهر الماضي في برلين.

وتشكل البطالة أكبر تحد وحيد يواجه الأسر اليوم. فهناك أكثر من ٢٠ مليونا من الذين يعانون من البطالة في شتى أنحاء أوروبا. ونظرا لوضعنا الديموغرافي والهامشي، فإن مشكلة البطالة التي نعانيها في أيرلندا أعلى من المعدل المتوسط الأوروبي. فلدينا نحو ١٨ في المائة من القوة العاملة بدون عمل.

من المهام الجسيمة التي تواجه أية حكومة أن تهيئ المناخ الاقتصادي الملائم لتولية فرص عمل، لا لتلبية احتياجات من يعانون من البطالة في الوقت الحالي فحسب، بل أيضا لتحقيق آمال وطموحات القوة العاملة الفتية الآخذة في الظهور. وهذا هو التحدي الذي يواجه حكومة بلدي.

وتشكل التحديات التي تواجه الحياة الأسرية وأوجه الدعم اللازمة لها قضايا يجب أن تبحثها أوروبا النامية بشكل عاجل. وتتيح لنا تسمية الأمم المتحدة هذا العام سنة دولية للأسرة الفرصة لكي نعالج هذه القضايا ونرسم مسارا للألف سنة القادمة. وينبغي أن تؤدي السياسات التي تقودنا إلى القرن المقبل إلى توفير أوجه الدعم والخيارات التدريجية للآباء والأطفال دون تمييز. ونحن مدينون لأطفالنا بأن نحقق لهم كل هذا.

لقد كانت التقاليد الأسرية دائما من السمات الوطنية القوية في أيرلندا. وهي تركز على رعاية الوالدين وأطفالهما. هذه تقاليد يرعاها دستورنا نفسه، الذي يسلم بأن الأسرة هي "الجماعة التي تؤلف الوحدة الطبيعية الأولية والأساسية للمجتمع".

ومع هذا، لم نسع قط إلى استبعاد الغير في تعريفنا للأسرة. ولقد سلم المجتمع الأيرلندي دائما بالطبيعة واسعة المدى للوحدة التكوينية للأسرة. ولا يتضح هذا في أي مكان آخر أكثر مما يتضح في العلاقات القائمة بين الأجيال وداخل نطاق الأسرة. وقد تربت أجيال من الأطفال الأيرلنديين في أسر موسعة، حيث يعيش الأجداد والأقارب المسنون في بيئة ترعاهم. وفي حين أن الأسر باتت أصغر حجما اليوم، فإن تقليد الرعاية يستمر، إذ تقوم الأسر بدور نشط ومتزايد في تنمية مجتمعاتها المحلية.

ومثل سائر البلدان الأوروبية، تتعرض تقاليد الأسرة الأيرلندية القوية لضغوط اقتصادية واجتماعية متزايدة، بينما نتكيف نحن مع مجتمع أوروبي سريع الحركة، أكثر انفتاحا وأسرع نموا. وأيرلندا، التي يبلغ معدي الولادة فيها ١٤,٦ لكل ٠٠٠ ١ من السكان، تعتبر من الدول التي توجد فيها أعلى المعدلات في أوروبا، وواحدة من الدول القليلة التي تحقق زيادة صغيرة وطبيعية في عدد السكان، فما يقرب من ٥٠ في المائة من سكان أيرلندا لم يبلغوا الـ ٢٥ من العمر. ومع هذا، فإن الاتجاه الهابط في عدد السكان، الذي تجلى في أوروبا لبعض الوقت، يحدث في أيرلندا أيضا. وما يقرب من خمس سكاننا يبلغون من العمر ٥٥ سنة أو أكثر.

وهناك حاجة واضحة إلى صياغة سياسة واقعية جديدة، وإلى استراتيجيات لتعزيز ودعم الأسرة. إن الأسرة، في رأينا، هي الأساس الوطيد لمجتمعنا، والمكان الذي يجد فيه أطفالنا بيئة مستقرة آمنة وداعمة يشبون في رحابها ويكونون بدورهم مجتمعا مستقرا آمنا.

ولكن الأسر تواجه تحديات أخرى، تحديات تفرضها التغييرات التي تحدث في المجتمع نفسه. وفي حين أن الأسرة التقليدية المكونة من كاسب للرزق، من الزوج والأطفال، لا تزال النمط الأكثر شيوعا، فإنها لم تعد النمط الأسري الوحيد. فالأسر آخذة في الصغر، وهذا أمر واضح لنا جميعا. إن عدد الأسر ذات العائل الوحيد في تزايد. ولكن هناك تغييرات أخرى تحدث، تتطلب منا أن نوسع منظورنا فيما يتعلق بطبيعة الأسرة. إن المجموعات السكانية المتشيخة، ووجود اتجاه متزايد نحو رعاية المسنين في المجتمع، ولا سيما في منازلهم، يجعلنا نسلم بوجود الأسر المكونة من متقاعد وقائم برعايته.

وتتطلب هذه التغييرات نهجا أكثر مرونة في سلسلة الدعم المقدم للأسر التي تمر بمثل هذه الظروف. ويجب أن تشمل استمرار الدخل في حالات الطوارئ الحرجة، مثل المرض أو البطالة، وكذلك تقديم مساعدات تتناسب مع كل حالة، من أجل التصدي للموقف الناشئ في الأسرة في وقت معين أثناء دورة حياتها. ويوجد في أيرلندا، من بين عدد سكانها البالغ ٣,٦ مليون نسمة، نحو ٠٠٠ ٨٠٠ شخص وعيالهم البالغ عددهم ٠٠٠ ٧٠٠، يعتمدون على إعانات الرعاية الاجتماعية. وتتلقى الأسر إعانات أخرى من أجل الأطفال، وعادة حتى سن الـ ١٨. وتوجد ٠٠٠ ٢٥٠ أسرة تستفيد من هذه الإعانات.

وتعتبر إعانة الطفولة إحدى المعالم الرئيسية لالتزام الحكومة حيال الأسر، حيث تستفيد نصف مليون أسرة من مخططنا لإعانة الطفولة. وإعانة الطفولة مبلغ شامل يصرف لنحو مليون طفل، بغض النظر عن دخل الأسرة المعيشية. وهدفنا المستقبلي هو تطوير إعانة الطفولة لكي تشكل العنصر الرئيسي من إعانة الدخل للطفولة، وخصوصا لأنها تدفع إلى الأسر بغض النظر عن مركز الأسرة في العمل. ولقد أعلنت مؤخرا عن تشكيل لجنة خاصة تسدي إلي المشورة بالنسبة للتنمية المستقبلية لإعانات الدخل للطفولة تمهيدا لإعداد ميزانيتنا السنوية في كانون الثاني/يناير المقبل.

لدينا كذلك إعانات دعم للعمال الذين يعيلون أسرا من أجورهم المنخفضة، ففضلا عن علاوات ذات صلة بالأطفال معفاة من الضرائب. وتشمل علاوات العودة إلى المدرسة جميع الأطفال في الأسر التي تعتمد على إعانة الرعاية الاجتماعية أو على العمل بأجر منخفض. ويستفيد واحد من كل ثلاثة أطفال في سن المدرسة من هذه العلاوات. ويتلقى المسنون ومن اعتزلوا الخدمة، ومن يعيلونهم، إعانة إضافية في صورة السفر المجاني، وعلاوات خاصة نظير السكن بمفردهم، ومساعدات لاستهلاك الكهرباء، ومساهمات في سداد فواتير التدفئة وتراخيص التلفزيون.

وفي أواخر هذا الشهر سيمتد نطاق المعاشات التقاعدية للأحياء إلى الأرامل من الرجال وبنفس الفئات

والشروط المتبعة مع الأرامل من النساء. وفي هذه الحالة، سيستفيد كل من الرجال والنساء وبنفس الطريقة من معاشات الأحياء.

والحكومة الأيرلندية ملتزمة بإجراء مجموعة عريضة من الإصلاحات المؤسسية والإدارية والتشريعية خلال السنوات القليلة القادمة، ترمي إلى تعزيز الدعم المقدم للأسرة، وعلى وجه الخصوص، للنساء والأطفال. وتتضمن المبادرات المباشرة، برنامجا رئيسيا لإصلاح قانون الأسرة، وإجراء استفتاء حول الطلاق، في السنة القادمة. ويجب أن أذكر هنا أنه، علاوة على حق الزواج من جديد، يوجد لدينا بالفعل طلاق تحكمه اللوائح القانونية في أيرلندا، متمثلة في قانون إصلاح ١٩٨٩ لقانون الانفصال القضائي وقانون الأسرة.

ويجري أيضا تعزيز المعونة القانونية المدنية وإسداء المشورة وخدمات الوساطة الأسرية. ويعتزم تمديد تسهيلات رعاية الطفولة ومنح إجازة من العمل للوالدين عن التبني، كما يجري تعزيز وتطوير حماية الأمهات في أماكن العمل.

وقد أظهرت الدراسات في أيرلندا وجود علاقة قوية بين البطالة طويلة الأجل وبين المستوى التعليمي المنخفض. وتهدف مخططاتنا التعليمية من أجل من يعانون من البطالة إلى إتاحة فرصة ثانية لأولئك الذين لم يستكملوا، لسبب أو لآخر، تعليمهم الرسمي. إن العمل الذي نقوم به في هذا المجال يبرهن على أنه عمل ناجح بوجه خاص في مجال مساعدة الأفراد الذين يعودون إلى قوة العمل.

ويمكن للقطاع الطوعي أن يقدم مساهمة قيمة إلى الحياة الاجتماعية والاقتصادية لبلد من البلدان. إن لهذا القطاع الطوعي دورا رئيسيا في تنمية المجتمع، وفي تشجيع المساعدة الذاتية، وفي تمكين الأفراد من تشكيل مستقبلهم.

إننا في بلادنا، سعداء الحظ لأننا نتمتع بقطاع نشط وطوعي نابض بالحياة. والحقيقة، أن نصف عدد البالغين في أيرلندا يشتركون في منظمة طوعية في مجال ما، أي أن شخصا من كل اثنين يشترك في منظمة طوعية في أحد المجالات.

ومن أجل هذا، افتتحت في عام ١٩٩٠ برنامج التنمية المجتمعية تحت إشراف الوزارة التابعة لي. وتمويل هذا البرنامج يقوم على أساس ثلاث سنوات من أجل تمكين مراكز الموارد من البدء. وتتضمن البرامج الأخرى التي تدعم القطاع الطوعي إعانات خارجة عن المنح من أجل المشاريع الرأسمالية التي تضطلع بها المنظمات لتحسين قدرتها، ومخططا للمنح المكرسة لخدمة المجموعات النسائية المحلية، الذي سيتلوه هذا العام مخطط للمنح المكرسة لخدمة مجموعات الرجال. ذلك أن النساء كن يقمن بغالبية الأنشطة في المجتمع المحلي، وكنت أعرف ذلك. وقد واجهتنا صعوبة في إشراك الرجال، ولكن ما أن وقفت المرأة على قدميها، وحصلت على هذه المنح، حتى تقدم الرجال بعد قليل وطالبوا بتسخير المخطط لمصلحتهم. إن المرأة هي التي دفعت بالرجال إلى الأمام في المثل الأول، لكن هذا بكل تأكيد، أنعش عملية إشراك أفراد من المجتمع المحلي في حل المشاكل في مجتمعاتهم هم، وعلى الأخص مشاكل المحرومين.

كانت هذه المبادرات كلها ناجحة للغاية في تمكين المجتمعات المحلية من معالجة المشاكل التي تواجهها.

وكان دعم الأسرة جانبا لافتا للانتباه في تنمية المجتمع المحلي في أيرلندا. وتماشيا مع البارامترات التي وضعتها الأمم المتحدة فيما يتصل بمشاركة المنظمات غير الحكومية، ساندنا بفعالية تطوير مراكز الموارد الأسرية. وتبرز هذه المراكز بشكل جلي في المشاريع المتطلعة الى التمويل والمعدات والتدريب في مجال المهارات الوالدية وغير ذلك من أشكال الدعم. وكان من شأنها زيادة ثقة الأهالي المحليين. وقد خلصت تجربتنا الى إمكان قيامها بدور حفاز في مجال التنمية المحلية والمشاريع والوظائف. إنني واثق من أن هذا النمط من تنمية المجتمع المحلي هو طريق المستقبل. فهو يعزز الأسرة ويوفر مركز تنسيق لإنمائها داخل المجتمع.

وفيما يتعلق بالوظائف، فإن المجتمع المحلي سيحدد الكثير من الفرص في الميدان "الصغير". ونحن نسمع عن خلق الوظائف، وعن المشاريع الصناعية الصغيرة، ولكن عندما نواجه الواقع على الطبيعة فيما يتعلق بالعديد من المجتمعات المحلية نجد أن الحديث

يدور فعلا حول صناعات صغيرة ومشاريع صغيرة. والمشاريع الصغيرة هي التي سيعززها بوجه خاص الأفراد العاملون في مجتمعاتهم المحلية.

وفيما يتعلق بالمستقبل، يجب، علاوة على ذلك، أن نحافظ على ما ينبغي أن يوجد في أيرلندا من تقاليد أسرية قوية وأن نعزز تلك التقاليد وندعمها ونطورها. ويجب أن تكون الأسرة مسألة أساسية فيما يتعلق بتطوير السياسة العامة مستقبلا في الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات العالمية الرئيسية التي ترسم مسار التقدم الاقتصادي والاجتماعي العالمي. وإن إتمام السنة الدولية للأسرة لا يعدو أن يكون بداية عملية يلزم أن تؤدي الى إطار تكون فيه الأسر معززة وإسهامها الرئيسي في رفاه المجتمع معترفا به ومدعوما. وثانيا، فإن السياسات التي تجعل الأسر محورا لها ستكفل عدم تخلفها عن الحصول على نصيب من الرخاء العالمي الجديد.

وبوجه خاص نحتاج الى ترتيبات جديدة شاملة حتى يمكن للأسر الانتفاع كليا بالسعي الحثيث على الصعيد العالمي للحصول على وظائف. ويجب أن تغرس الأمم المتحدة طابع الاستعجال في عملية تطوير السياسات المناصرة للأسرة. ويشترك أولئك المعنيون بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة اشتراكا عميقا في تأدية هذه المهام ولكن يجب ألا ندعهم ينسون أن الأسرة هي الوحدة الرئيسية والأساسية للمجتمع وأن أفراد الأسرة هم الذين سيعانون بدرجة أكبر إذا لم نزودهم بالفرص والمشاركة والوظائف.

يجب أن تنفذ الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والحكومات الوطنية تدابير لتعزيز التنمية الاقتصادية لكفالة انتفاع الأسر من الرخاء الجديد. ونحتاج أيضا الى دعم مناسب للأسر التي تضم أفرادا معوقين إذ أن هؤلاء يكافحون في سبيل أن يعيشوا ويعملوا مستقلين في مجتمعنا.

ولا تقتصر السياسة الأسرية على مجرد الحد من زيادة السكان، كما سمعنا في مؤتمر القاهرة مؤخرا؛ لأنها تشمل جميع أنواع الأسر. وإذا كنا معنيين بالناس واحتياجاتهم ـ وأعلم أننا معنيون بالفعل ـ فيجب أن نضع في اعتبارنا العديد من الأنواع المختلفة لأفراد الأسرة بمن في ذلك الأمهات في المنازل أو في العمل والمسنون والمعوقون والقائمون بالرعاية وأولئك الذين يحتاجون الى الرعاية كل الوقت. ويجب أن نتقدم بسياسات مساندة للأسرة حقا.

أود أن أختم كلمتي بأن أشاطر الجمعية العامة عبارات مقتبسة طالعتها مؤخرا تتضمن صميم ما نحاول تحقيقه على الصعيد الدولي. وأعتقد اعتقادا جازما بأن الوقت قد حان لاتخاذ موقف حازم جدا على الصعيد الدولي فيما يتصل بالمعوقين بأن تتاح لهم الفرصة للاندماج التام في المجتمع وهو ما يستحقونه كثيرا. إننا نملك التكنولوجيات والمعرفة. ويجب أن نملك أيضا الإرادة لكي نكفل إدراج هؤلاء الناس في مقدمة السياسات. أما الاقتباس الذي أشرت إليه والذي أعتبره عميقا بوجه خاص فهو كالآتي:

> "إذا هرعت لمساعدتي، يمكنك العودة الى بيتك. ولكن إذا اعتبرت كفاحي جزءا من بقائك الذاتي، فربما يمكن لنا، حينئذ أن نعمل سويا".

لقد ترددت تلك الكلمات في مؤتمر للمعوقين. إنها تحوي عبرة عظيمة لنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد غودموندور ارني ستيفانسون، وزير الشؤون الاجتماعية في أيسلندا، الذي سيتكلم باسم بلدان الشمال الأوروبي.

السيد ستيفانسون (أيسلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أتشرف بأن أتكلم باسم بلدان الشمال الخمسة - الدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج وأيسلندا - بشأن البند ٩٥ من جدول الأعمال المتصل بالمؤتمر الدولي المعني بالأسر.

إن الاعتراف والقبول بالتنوع في الهياكل الأسرية في مختلف النظم الاجتماعية ـ السياسية والثقافية هما من الأهداف الرئيسية للسنة الدولية للأسرة التي أعلنتها الأمم المتحدة. وفي بلدان الشمال، أثارت سنة الأسرة جدلا كبيرا حول ظروف الأسر في المجتمعات الحديثة. وتعتبر الأسرة في تلك البلدان موردا يهم الأفراد والمجتمع على حد سواء. فهي الوحدة الأساسية للتكامل الاجتماعي والتكاثر الاجتماعي. وبالتالي، كرس اهتمام شديد لتقييم ما للتطورات الاجتماعية والاقتصادية

في مجتمعاتنا من أثر على الحياة الأسرية وعلى التدابير الواجب اتخاذها لمنع الاستبعاد الاجتماعي للأسر الأكثر تأثرا ولأفرادها.

واتبعت حكوماتنا على مدار عدة عقود سياسات الرفاه الأسري. وتشدد هذه السياسات، المدمجة تماما في نظمنا العامة المتعلقة بالرفاه، على حماية الأطفال والمساواة بين الجنسين.

ومن المهم بوجه خاص في أوقات الركود الاقتصادي، أن نحول دون الاستبعاد الاجتماعي وأن نهتم بشدة تأثر الأطفال والوالدين الذين يفتقرون الى الدعم من الشبكات الاجتماعية المحلية. ويجب أن يكون المجتمع قادرا على دعم الأسر المحتاجة. وأظهرت أمثلة مأساوية ضرورة وجود شبكة للخدمات الاجتماعية تعمل بفعالية. وأمكن لنا بفضل هذه الوسائل إعداد أفرقة معنية بالأزمات وتقديم المساعدة للضحايا المحتملين وأفراد أسرهم.

ومن الملامح الهامة للسياسة الأسرية في بلداننا الاهتمام بالظروف الاجتماعية للأمومة. وكانت إصلاحاتنا الأولية تستند الى حد كبير على التدابير التي تستهدف الأمهات وبوجه خاص الأمهات اللائي يعشن بمفردهن.

وأدى تغير أنماط المعيشة والتطورات في سوق العمل الى إجراء عدد من الإصلاحات. وإن التجارب اليومية للنساء وجهودهن للتوفيق بين الأسرة والعمل تشكل حجة قوية لإدخال حوافز خاصة لتقاسم مسؤوليات الأبوين، في سوق العمل وفي الأسرة على السواء.

وفي الوقت الذي أولينا فيه اهتمامنا الى خبرات المرأة الوثيقة الصلة، أصبحنا على وعي متزايد بحاجات الطفل. وقد حفزت التجارب اليومية للأطفال على بذل جهود لتعزيز التدابير الرامية الى منع إقصائهم الاجتماعي المبكر.

وعلاوة على ذلك، أدى التركيز على التجربة اليومية للأطفال بدوره الى زيادة الوعي بدور الأب. ويولى الاهتمام في بلادنا حاليا الى أهمية استمالة الآباء الى تقاسم الوظائف العائلية. وسيكون ذلك من بين المساهمات الرئيسية للسنة الدولية للأسرة في بلادنا.

لقد زودتنا السنة الدولية للأسرة ببصيرة نافذة للآليات التي ينطوي عليها التفاعل المعقد بين العمليات المجتمعية والديناميات العائلية، وبتفهم لها. واهتماماتنا الآلح أن نتخذ تدابير لدعم الوالدين فيما يتصل بالتوفيق بين العمل والحياة العائلية بطريقة مثمرة، وتوفير خدمات تكميلية وشبكات للدعم الاجتماعي والتعليمي، للوالدين والأطفال على حد سواء، في المواقع المحلية.

ليست هذه بالمناسبة التي نخوض فيها بالتفصيل في هذه التدابير. بيد أنني أود أن أبرز بعض المبادئ الأساسية التي تستند إليها. فالاهتمام العام بالقضايا الأسرية يستند الى الحقوق الفردية لكل أفراد الأسرة، ويعتمد بالأساس على تدابير عامة، ويلزم بدرجة عالية بالمساواة بين الجنسين وبحقوق الطفل؛ ويتصل بسياسات سوق العمل، ويلتزم بقوة بالسعي من أجل التكامل الاجتماعي لجميع أفراد المجتمع.

وإحدى السمات الرئيسية للمجتمعات النوردية، التي يتجلى فيها التحرك صوب تحقيق مركز متساو للمرأة، هي المعدل المرتفع للنساء في العمالة المربحة. ويعد الجدول الزمني اليومي المزدحم من الأمور الواقعية بالنسبة لكثير من الأسر ذات الأطفال. والتوفيق بين العمل والحياة الأسرية ضروري؛ وهو أمر مفيد لأفراد الأسر العاملة ولأرباب العمل وللأسرة بأسرها، ومن ثم للمجتمع في مجمله، وجعل ساعات عمل والدي الأطفال الصغار أو المعوقين أقصر أو أكثر مرونة أحد الحلول التي تروج لها البلدان النوردية. بيد أنه ينبغي أن يتوفر أمام الوالدين ترتيبات عمل بديلة أخرى. وينبغي لاستخدام هذه البدائل ألا يفضي إلى استبعاد من سوق العمل. ومن المهم عند التوفيق ما بين الحياة الأسرية وحياة العمل أن يقدم المجتمع دعما في شكل خدمات رعاية يومية كافية.

والمساواة بين أفراد الأسرة والتمتع التام بحقوق الإنسان مبدأ أساسي في البلدان النوردية. ويسري ذلك في أقل القليل على الأطفال. وأود أن أشدد في هذا الخصوص على أهمية التصديق على اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتنفيذهما.

ورغم أنه لا يمكن حل المشاكل التي تخص الأطفال من خلال التشريعات فحسب، فإن التشريعات توفر أساسا لتحسين مركز الطفل. إن مشاركة الأطفال في القرارات المتعلقة بحياتهم اليومية أمر تجري تنميته في بلداننا. وحقوق الطفل ليست نطاقا مقصورا على الأسرة. فالطفل له حقوق مدنية واجتماعية مستقلة. وتتضمن القوانين في بلادنا، من جملة أمور، أحكاما بشأن مسؤولية الوالدين عن رعاية أطفالهم. كما يضمن القانون السلامة البدنية للأطفال. وبهذه الطريقة تمارس السلطة الأبوية في حدود القانون.

ولا يزال العنف المنزلي واسع النطاق. ويجب أن تضمن حماية أفراد الأسرة من العنف المنزلي، لا سيما النساء والأطفال، بحكم القانون. غير أن التشريعات لا يمكن أن تكفي بحد ذاتها. ولذلك من الضروري مناقشة العنف المنزلي صراحة من أجل التأثير على الاتجاهات العامة.

تتطلب التغييرات الاقتصادية والاجتماعية البعيدة المدى سياسات أسرية مجددة الحيوية ومبتكرة. ونستطيع، من خلال التعاون الدولي، أن نتعلم من بعضنا البعض وأن نتخذ أشكال الحياة التي تناسب بلداننا. وتعتبر الأمم المتحدة محفلا نفيسا لهذه العملية المعرفية.

وتقوم الأمم المتحدة أيضا بدور رئيسي في دعم البرامج المتصلة بالأسرة. ولا يزال دور الأسرة حاسما حتى الآن، لا سيما في البلدان التي لا تستطيع توفير شبكة أمان اجتماعية شاملة. ويجب دعم الجهود التي تبذلها هذه البلدان لتوفير الرعاية للمسنين وأفراد الأسرة المعالين بوسائل تحترم حقوقهم الفردية في الحرية والنزاهة.

والسنة الدولية للأسرة جزء من جهد عالمي لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العالم. وقد حقق المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة فتحا في كثير من القطاعات الحساسة للأسرة. والقمة العالمية للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بجينغ سيتيحان لنا في السنة المقبلة الفرصة للتصدي لنطاق عريض من القضايا التي تتصل عن كثب بخير الأسرة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لصاحبة المعالي السناتور روزماري كرولي وزيرة خدمات الأسرة في استراليا.

السناتور كرولي (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن من دواعي سروري الكبير أن أتكلم عن مساهمة استراليا في السنة الدولية للأسرة. إننا نشيد بمبادرة الأمم المتحدة بإعلان ١٩٩٤ سنة دولية للأسرة.

وقد احتضنت استراليا السنة الدولية واغتنمت الفرصة للاحتفال بالحياة الأسرية في بلدنا وإمعان الفكر فيها ودعمها.

وتريد الأمم المتحدة من الحكومات والمنظمات غير الحكومية أن تعترف بأن قراراتها وأعمالها تؤثر على الكيفية التي تنمو الأسر بها وتحسن بها أداء وظيفتها كمنشئة ومعيلة.

والذي تهدف إليه الحكومة الاسترالية، والذي أعتقد أنه قد أنجز الى حد كبير، هو مستوى جديد من الالتزام بسياسات وبرامج حكومية تكون معززة للأسرة حقيقة.

لقد احتفلنا بالسنة الدولية بالتعاون مع شتى دوائر الحكومة في استراليا - على الصعيد الوطني وصعيد الولايات والصعيد المحلي - ومع دوائر الأعمال والمجتمع.

وقد اعترفنا بأن الأسر هامة اليوم بقدر ما كانت من قبل. والأسر، في الأغلب، تزدهر وتقدم إسهاما هائلا للمجتمع. وقد اعترفنا أيضا بأنه لا يوجد نموذج واحد فحسب لما تبدو عليه الأسرة الناجحة.

والأسر الاسترالية غنية في تنوعها. فقد كانت البلاد وطنا للسكان الأصليين وشعوب جزر مضيق توريس قبل آلاف السنين من وصول المستوطنين البيض. وتقوم الأسرة بدور له شأنه في ثقافات هؤلاء الناس، ولا سيما الأسرة الممتدة.

ويضم سكان استراليا، الذين يبلغ عددهم حاليا ١٧ ٠٠٠ ٠٠٠ نسمة، أناسا من أكثر من ١٣٠ خلفية

عرقية وأكثر من ٢٢٠ أصلا وطنيا. وقد ولد ما يقرب من ربع سكاننا في خارج البلاد أو ولد أحد والديهم خارجها.

وقد جلبت كل موجة جديدة من المستوطنين معها أشكالا مختلفة من الحياة الأسرية، وهذه الاختلافات معترف بها في سياساتنا بشأن التعددية الثقافية ودعم تنوع الأسر.

والاحتفال بالأسرة له بعد إيجابي هام. إذ يساعد على تذكيرنا جميعا - بما في ذلك الحكومات، وأرباب العمل، ونقابات العمال، والمنظمات المجتمعية - بدور الأسرة المركزي في ثقافتنا والحاجة الى كفالة أن تعمل سياساتنا وممارساتنا على تعهد الأسرة وتنميتها وحمايتها.

على أن الاحتفال لا يكفي.

لقد أنفق جزء كبير من هذه السنة في الاستماع عن كثب لما تعين على مجتمعاتنا أن تذكره عن الأسر - عن التحديات التي تواجهها وأفضل الطرق التي تستطيع الحكومات أن تساعدها بها.

لقد أنشأت الحكومة مجلسا وطنيا للسنة الدولية للأسرة وطلب اليه أن يتشاور على أوسع نطاق ممكن مع الأستراليين وأن يعرض نتائج هذه المشاورات على الحكومة وقد أصدر المجلس وثيقة أطلق عليها "لب المسألة". وهي نافذة على الأسر الاسترالية في عام ١٩٩٤. واستخدمت كأساس للمشاورات على المستوى المحلي.

وقد استجاب المجتمع الاسترالي لذلك بحماس، وغطت ٧٠ يوما من المشاورات كل أجزاء استراليا، من المناطق النائية المقفرة الى المراكز الحضارية، وتلقى المجلس أكثر من ٥٠٠ وثيقة. وسيقدم المجلس تقريره النهائي الى الحكومة في نهاية هذا الشهر. وستتمثل استجابة الحكومة لهذا التقرير وللسنة في إصدار جدول أعمال الحكومة الاسترالية للأسر، وهو بيان شامل متسق للسياسة العامة والبرامج بالنسبة للأسر في المستقبل. وسيتصدى لكل جوانب أنشطة الحكومة الوطنية المتصلة بالأسر وأثر كل سياسات الحكومة على الأسر. وسيكون بمثابة مخطط تفصيلي للأسر الاسترالية فيما يتجاوز عام ١٩٩٤.

وعلى مر العقد الماضي، نفذت الحكومة الاسترالية مجموعة واسعة النطاق من السياسات لصالح الأسر الاسترالية. وقد سلمت الحكومة بأن سياسات الأسرة ليست سياسات قاصرة على تقديم الاعانات. إنها ليست مجرد مساعدة للأسر على الهامش.

إن السياسات الاقتصادية للأمة وبنيتها الأساسية لها أيضا أثر حاسم على رفاهية الأسر. وعلى هذا الصعيد الواسع النطاق حققت الحكومة الاسترالية الكثير في العقد الماضي لإتاحة الفرص للأسر للمشاركة على قدم المساواة في حياة البلاد. وقد اعترفت الحكومة بأهمية السياسات التي تساعد المرأة على المشاركة في المجتمع مشاركة كاملة. وتقوم بتنفيذ عدد من البرامج لمساعدة النساء وسن تشريع يجرم التمييز.

وتعترف الحكومة بأن معظم النساء بعد أن يكبرن سيقضين بعض الوقت في المنزل، خاصة عندما يكون ابناؤهن صغارا، وبعض الوقت في العمل المدفوع الأجر. في هذه السنة الدولية للأسرة، أدخلنا نوعا جديدا من المدفوعات يدعم اختيار النساء وأسرهن.

وإذا ما كان للأسر أن تعمل، فهي بحاجة الى أن تتحرر من ضغط الفقر وأن تستمتع بظروف معيشة مناسبة، خاصة الإسكان، ويكون في مقدورها أن تعتمد على نظام مستقر من القوانين والتشريعات يحترم استقلال الأسرة بينما يحمي أعضاءها الضعفاء، ويمكنها الحصول على خدمات تعضيدية تساعدها على مواجهة تحديات الحياة.

لقد كان دعم دخل الأسرة - وخاصة بالنسبة لذوي الدخول المنخفضة ممن يعيلون أطفالا - محور تركيز رئيسي للحكومة الاسترالية منذ انتخابها في عام ١٩٨٣.

لقد قدمت الحكومة مدفوعات مستهدفة لمساعدة ذوي الدخول المنخفضة سواء كانوا يعملون أو لا يعملون عن طريق "البدل التكميلي للأسرة". كما تم إدماج المدفوعات لتبسيط النظام. وقد حاولنا أن نقدم الدعم الى المعني مباشرة - وعادة ما تكون الأم -، وأن تزيد الحوافز الى الحد الأعلى بالنسبة للقوى العاملة

المشاركة. كما اقترحت الحكومة، من موازناتها الوطنية الماضية، تقديم علاوة جديدة للأبوين، وذلك اعترافا بدورهما وتوسيعا لنطاق الخيارات المتاحة للأسر. كما زادت الحكومة معدل نفقات الأطفال للأسر المنخفضة الدخل بمقدار ٧٨ في المائة من الناحية الفعلية.

تجري الحكومة حاليا استعراضا كبيرا لإجمالي دخل الأسرة لتقييم الطريقة التي يمكن أن تحسن الدخل وتسهل من إمكانية الحصول عليه.

كما يجري على نحو منهجي استعراض قانون الأسر الذي يحكم تكوين الأسرة وتفككها وتقوم الحكومة الاسترالية بإدخال تعديلات كبيرة على قوانين الأسرة هذا العام. وهذه التغيرات ستسهل من عملية الطلاق المؤلمة وستحسن من وضع الأطفال. ولن ينظر الى الأطفال بعد الآن على أنهم أهداف للحضانة، بل بدلا من ذلك سينظر اليهم كأفراد يستحقون رعاية أبوية مسؤولة. ونأمل في أن يؤدي التركيز الجديد على مسؤوليات الأبوين الى الإقلال الى أدنى حد من الصدمة المدمرة التي تحدث عند انهيار الأسرة.

هذه الخطوات تستكمل مهام "وكالة دعم الطفل" التي انشئت حديثا. وهكذا وضعت موضع التنفيذ ترتيبات للدعم القانوني للأطفال تضع ايا من الوالدين لا يكون الأطفال بعهدته في وضع المخالف للقانون عندما يتنصل من مسؤولياته المالية حيال أطفاله. ووكالة دعم الاطفال تقدم دعما ماديا شهريا لأكثر من ٠٠٠ ٣٠٠ طفل.

ومما يؤسف له أن الأسرة ليست دائما الملاذ الآمن الذي يكفل السلامة للأطفال. لذلك تلجأ حكومتنا الى طائفة من الاستراتيجيات للرد على العنف الأسري. ومن بينها: نظام وطني لتوفير المأوى ومستلزمات المعيشة الأخرى للأسر والنساء؛ ومركز لتبادل المعلومات لإجراء البحوث الخاصة بالعنف الموجه ضد النساء والأطفال؛ وبرنامج وطني لتثقيف المجتمع المحلي بشأن العنف داخل الأسرة لوقف أعمال العنف ضد النساء؛ واستراتيجية وطنية لمنع الإساءة الى الأطفال وإهمالهم.

كما تدعم الحكومة الاسترالية طائفة متنوعة من برامج المشورة الوالدية والأسرية. وخلال السنة الدولية للأسرة حاولت الحكومة تحسين مهارات مشورة ما قبل الزواج لدى القائمين بمراسيم الزواج المدنية لتصبح البرامج المتوفرة للذين يتزوجون عن طريق المراسيم المدنية مضاهية للبرامج الممتازة التي تقدمها الكنائس.

إن الحكومة لها هدف واضح هو ضمان حصول كل الاستراليين على إسكان آمن مناسب كاف يقدرون على تحمل نفقاته. وقد منحت أولوية خاصة لدعم الإسكان المشترك، مما يزيد من سيطرة المستأجرين على ظروف سكنهم الى أقصى حد ممكن. ولا تزال ملكية المساكن أمرا يرغب فيه جميع الاستراليين، ومنذ عام ١٩٩٢-١٩٩٣ حصلت أكثر من ٠٠٠ ٢١٠ أسرة متوسطة الدخل أو منخفضة الدخل على قروض للاسكان عن طريق برامج الحكومة.

تدرك الحكومة أيضا الضغط الذي يمكن أن يمثله ضعف الصحة على الأسر، وقد وضعت برنامج تأمين صحي شامل - الرعاية الصحية - يضمن لكل السكان الوصول الى رعاية صحية من نوعية ممتازة وهناك أيضا برامج صحية خاصة تستهدف الوفاء بالاحتياجات الصحية الخاصة للمواطنين الاستراليين الأصليين.

لم تكن استراليا بمنأى عن آثار حالة الركود العالمي الحالي. وتعترف الحكومة بأن وجود وظائف كافية واقتصاد مستقر أمران حيويان لرفاه الأسرة وتماسكها. وتحقيقا لهذه الغاية وسعت من برامجها للتدريب والعمالة على نحو كبير. وهناك تركيز خاص على العاطلين لفترة طويلة، وإتاحة الفرص للشباب والنساء، وهذا استكمال للبرنامج التعليمي لأولادنا الذي أدى الى زيادة نسبة من يصلون الى السنة النهائية في الدراسة الثانوية من أقل من ٤٠ في المائة الى أكثر من ضعف ما كانت عليه خلال العقد الماضي.

في سنة ١٩٩٠، صادقت استراليا على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٥٦، لتعزيز التزامها بتخطي الهوة التي تفصل بين الأسر والعمل. ويعد توسيع برنامج رعاية الطفل من أهم إسهامات الحكومة في رفاهية الطفل ومساعدة الأسر على أن تجمع بين العمل المدفوع الأجر والمسؤوليات الأبوية. ومنذ عام ١٩٨٣ زاد عدد أماكن رعاية الطفولة التي تدعمها الحكومة الوطنية خمس مرات. والحكومة ملتزمة الآن بالوفاء بمواجهة كل المطالب المتصلة بالعمل بالنسبة لرعاية الطفل حتى عام ٢٠٠١. كما تقدم الحكومة

مساعدة مالية تمكن من تحمل نفقات رعاية الطفل. ولضمان أن يثق الآباء في نوعية الرعاية التي يحصل عليها أطفالهم، وضعنا نظاما للتقييم والمصادقة على الصعيد الوطني.

في المجال الصناعي يجري استعراض القوانين للمساعدة في التوسع في تطبيق اتفاقية منظمة العمل الدولية ١٥٦. وقد أصدرت الحكومة بالفعل تشريعا يقضي بإعطاء إجازات أبوة أو أمومة لمدة ١٢ شهرا لجميع العاملين. كما أصدرت تشريعا ينص صراحة على أن التمييز على أساس مسؤوليات الأسرة غير قانوني.

إن استجابة الحكومة لاحتياجات سكاننا الأصليين وسكان جزر مضيق تورس تكمن أيضا في صميم جهودنا الرامية الى المساعدة على خلق مجتمع ناضج ومتسامح ومنصف. فالسكان الأصليون والأسر الأصلية كانوا على مر التاريخ من بين أقل الناس حظا في مجتمعنا. وهذه ليست بالحالة التي ترغب الحكومة الاسترالية والغالبية الساحقة من الشعب الاسترالي في استمرارها. وسنواصل عن طريق التشريعات والبرامج الممولة مساعدة هذا القطاع من مجتمعنا حتى يستطيع مساعدة نفسه، وبالتشريع والتمويل سنساعد أيضا المجتمعات البدائية الأصلية على الحصول على ملكية أراضيها التقليدية والسيطرة عليها من أجل المساعدة على تماسك المجتمعات المحلية والأسر.

ان مبادرات استراليا بالنسبة للسنة الدولية للأسرة جزء هام من جدول أعمال العدالة الاجتماعية الذي نسعى الى تحقيقه منذ ١٠ سنوات. وجدول أعمال الحكومة الاسترالية بالنسبة للأسر سيبنى على هذه المبادرات ويوسع من نطاقها، وبصفة خاصة، يضع الأسرة في محور سياسة الحكومة.

ان الأدلة الواردة من طائفة متنوعة من هيئات الأمم المتحدة بدءا بمجلس الأمن وانتهاء بمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف)، تبرز كلها التحديات التي تواجه أسر العالم. وسوف تستخدم استراليا أعمال السنة الدولية للأسرة لوضع معايير وعلامات يمكن أن تقيس عليها التحسينات التي تطرأ على حالة الأسر في القرن المقبل. والتحدي الذي أطرحه على الأمم المتحدة هو أن تفعل نفس الشيء.

السيدة هونغسبرغر (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن الوزارة الاتحادية للبيئة والشباب والأسرة في النمسا، المسؤولة عن التحضير للسنة الدولية للأسرة والاحتفال بها على الصعيد الوطني، يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة وأن أعرض عليها نتائج جهودنا حول هذا الموضوع.

لقد كانت النمسا من بين الدول التي أيدت مبادرة بولندا الداعية الى إعلان سنة دولية للأسرة في الدورة الرابعة والأربعين للجمعية العامة في عام ١٩٨٩. وينطلق تأييد النمسا لهذه المبادرة من حقيقة أن بلدي دأب على اعتبار السياسة الأسرية من المسائل ذات الأولوية على الصعيدين الوطني والدولي.

وبحسب المعايير الدولية، تقوم النمسا بدور رائد فيها يتعلق بالعلاوات العائلية وغيرها من التدابير الداعمة للأسرة، ونظرا لأن السياسة الأسرية تعتبر من القضايا ذات الأولوية في السياسة الاجتماعية للنمسا، فقد تم منذ عام ١٩٨٤ إسناد مهامها الى "وزارة الشؤون الأسرية".

مع ذلك ما زال هناك الكثير الذي يجب عمله. ولا بد من مواصلة جهودنا وزيادتها وتحسينها. كما لا بد من استهلال مبادرات جديدة. لذلك، لقيت مبادرة الأمم المتحدة بإعلان سنة ١٩٩٤ السنة الدولية للأسرة ترحيبا قلبيا من جانب حكومة النمسا الاتحادية وكذلك من جانب الحكومات المحلية والمنظمات المعنية بشؤون الأسرة.

وقد عهدت حكومة النمسا الاتحادية الى لجنة وطنية بالمسؤولية الخاصة بالتحضير للسنة الدولية للأسرة والاحتفال بها. وكانت مهام اللجنة الوطنية تتمثل في وضع وتنسيق أنشطة الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية التسع والمنظمات المعنية بشؤون الأسرة. ولتحقيق أقصى قدر ممكن من الوعي الجماهيري والأثر السياسي، أعطيت اللجنة الوطنية مركزا رفيع المستوى. وفي الوقت نفسه، طلب من اللجنة الوطنية أن تسعى الى تحقيق إدماج ومشاركة المنظمات غير الحكومية والمبادرات الأسرية على المستوى الجماهيري.

وعلى ذلك فإن اللجنة الوطنية تتكون من مستويات عديدة تشمل: المستوى السياسي الذي يضم

ممثلي الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية والمدن والمجتمعات المحلية؛ والمجموعات المهتمة بالموضوع من أصحاب العمل والموظفين؛ والمستوى التنفيذي الذي يمثله ضباط الاتصال من المنظمات غير الحكومية.

وأنشأت اللجنة الوطنية ١٥ فريقا عاملا يعالجون ١٥ مجالا من المجالات ذات الأولوية للسياسة الأسرية في النمسا. وهناك نحو ٧٠٠ من الخبراء والعلماء والسياسيين والموظفين المدنيين وأعضاء المنظمات المعنية بشؤون الأسرة ونقابات العمال، كرسوا تجاربهم وخبراتهم وقدرا كبيرا من وقتهم للأفرقة العاملة، وأدى هذا الجهد الى بدء أوسع عملية للمناقشة حول السياسة الأسرية في النمسا.

والى جانب النتائج الملموسة التي حققتها الأفرقة العاملة والتي ستكون لها آثار قوية على السياسة الأسرية في النمسا قاطبة، فإن تعاون الأفراد من ذوي الخلفيات والخبرات السياسية والمهنية المختلفة أوجد تأثيرا تكامليا قويا.

وقد تركزت المناقشات في الأفرقة العاملة للجنة الوطنية على التعاون البناء وأيجاد الحلول بدلا من توخي تحقيق أهداف سياسية. ويمكن اعتبار التأثير التكاملي لآلية السنة الدولية للأسرة نجاحا هائلا نظرا لأنه سيكون له تأثير ايجابي على مناخ السياسة الأسرية في النمسا في السنوات المقبلة.

تتولى الأفرقة العاملة الـ ١٥، التي تشكل حجر الزاوية في تنفيذ أنشطة السنة الدولية للأسرة في النمسا، معالجة الأوجه التالية لظاهرة ما اصطلحنا على تسميته بالأسرة: العنف الأسري، البيئة، الإسكان، حياة العمل، الشباب، المسنون، العلاوات العائلية، العجز، ومختلف أشكال المعاشرة، والاحوال المعيشية الصعبة، وقانون الأسرة، والصحة، والعلاقة بالمجتمع، ووسائط الإعلام، والتعليم.

وقد تجلى في هذه المرحلة بالفعل أن الأفرقة العاملة استطاعت أن تكشف وجود "ثغرات" في السياسة الأسرية في النمسا. وسيتم في أواخر العام الحالي تقديم مفاهيم وتدابير جديدة لتطبق على المستوى السياسي وستشكل نتائج وتوصيات الأفرقة العاملة إسهاما هاما في السياسة الأسرية في النمسا في المستقبل.

وبالاضافة الى العمل المفاهيمي، نظمت الأفرقة العاملة بالتعاون مع الوزارة الاتحادية لشؤون الأسرة سلسلة من المؤتمرات وحلقات العمل حول مواضيع محددة لن تؤدي نتائجها الى إثراء عمل الأفرقة العاملة فحسب، ولكن أيضا الى تعزيز وعي الجماهير.

علاوة على ذلك، وانطلاقا من توصية الأفرقة العاملة للجنة الوطنية، بدأت الوزارة الاتحادية لشؤون الأسرة بالاشتراك مع الوزارة الاتحادية للعلوم والبحوث برنامجا شاملا لبحوث الأسرة.

وبغية إشراك المستوى المحلي في هذه الأنشطة بدأت الوزارة الاتحادية لشؤون الأسرة في تنظيم مسابقة عن المشاريع والأفكار التي تساهم في تحسين نوعية الحياة الأسرية، أو تحسين قدرة الأسرة على حل مشاكلها.

ورتبت المنظمات المعنية بشؤون الأسرة مناسبات كبرى في كل أنحاء النمسا، شاركت فيها أكثر من ٠٠٠ ٥٠ أسرة. وتم في ١٥ أيار/مايو الذي يوافق اليوم الدولي للأسرة تنظيم نحو ٣٠٠ مناسبة متصلة بالأسرة في المدن والقرى الصغرى. وبغية زيادة الوعي الجماهيري بهذه المناسبات، خصص الوزير الاتحادي لشؤون الأسرة جائزة تمنح للصحفيين الذين يركزون على قضايا الأسرة في كتاباتهم.

وتم تزويد المدارس النمساوية بمعلومات عن السنة الدولية للأسرة وتلقى التلاميذ الذين في سن ١٤ - ١٨ سنة كتيبا يحفزهم على التفكير بإمعان في أسرهم وفي دورهم داخل الأسرة، ويمكن اعتبار هذه المبادرة خطوة اولى نحو إدخال التعليم الأسري في المدارس.

وقد تجاوز مجموع الأنشطة الرسمية التي قام بها أعضاء اللجنة الوطنية ٦٠٠ نشاط، وذلك بالاضافة الى عدد لا يحصى من المبادرات الخاصة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بالايس (نيكاراغوا).

يبرهن التقييم الأولي للاحتفال بالسنة الدولية للأسرة على الصعيد الوطني على أن بالإمكان تحقيق زيادة كبيرة في وعي الجماهير بقضايا الأسرة وتحسين مركز السياسة الأسرية على الصعيد الحكومي. لذلك، نواجه الآن التحدي المتمثل في الاستفادة من المنافع المحققة في عام ١٩٩٤ من أجل النهوض بعملية طويلة الأجل يمكن أن تصبح فيها مسائل الأسرة من قضايا السياسة العامة ذات الأولوية. وتحقيق هذا الهدف يتطلب أن يدعم بما يلي:

أولا، استنادا الى النتائج التي تحققها الأفرقة العاملة، يوضع برنامج طويل المدى للأسرة، ينبغي بعد إقراره من الحكومة النمساوية أن يشكل أساس السياسة الأسرية في النمسا في مرحلة الانتقال الى الألف سنة القادمة.

ثانيا، كتدبير مصاحب لذلك تم مؤخرا إنشاء معهد للبحوث الأسرية، مهمته إجراء البحوث ذات الصلة دعما لعلمية صنع القرارات في ميدان السياسة الأسرية.

ثالثا، هناك نية للإبقاء على اللجنة الوطنية على أساس دائم لتعمل كهيئة تنسيق وطنية تعنى بقضايا الأسرة.

رابعا، ينبغي زيادة توطيد المشاركة بكل أشكالها على الصعيد المحلي، وتحقيقا لهذا الغرض، تم التخطيط لعقد دورة برلمانية بمشاركة عدد من الأسر من أجل الاحتفال باليوم الدولي للأسرة في عام ١٩٩٥. وتبعا للنتيجة، سينظر في الاحتفال بهذا اليوم على أساس سنوي.

خامسا، ستستمر الأنشطة الجماهيرية ويزداد تطويرها، بالتعاون الوثيق مع الهيئات والمجتمعات المحلية. وسيعلن عن مسابقة جديدة تمنح فيها جوائز للأنشطة الأسرية والمجتمعية المكرسة لسنة ١٩٩٥ التي أعلنتها الأمم المتحدة سنة التسامح.

سادسا، سيزداد تطوير التعاون مع وسائط الإعلام. ويجري إنتاج إعلانات تلفزيونية ترمي الى زيادة وعي الجماهير بالدور الهام الذي تضطلع به الأسرة باعتبارها خلية المجتمع، وبضرورة توفير الدعم الملائم للأسرة من خلال المجتمع.

ومما لا شك فيه ان تحقيق هذه الأهداف سيعتمد على مدى الدعم الدولي الذي سيقدم الى الجهود الوطنية العديدة التي تبذل في جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. لهذا سيكون من المستصوب أن تواصل قضايا الأسرة الاضطلاع بدور هام في إطار الأمم المتحدة. وعلى ذلك، ينبغي أن يستمر العمل القيم الذي تضطلع به الأمم المتحدة فيما يتصل بالتحضير للسنة الدولية للأسرة والاحتفال بها.

وفي هذا الصدد، ينبغي أن يناقش الاعلان الداعي الى تخصيص عقد للأسرة وكذلك اعتماد برنامج طويل المدى للسياسة الأسرية كخطوتين مناسبتين في مواصلة وزيادة تطوير الجهود المبذولة في مجال السياسة الأسرية على الصعيد الدولي.

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): قبل إعطاء الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أنقل اليكم ما أبلغني به رئيس الجمعية العامة من أن البت في مشروع القرار الوارد في إطار البند ١٤ من جدول الأعمال "تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية" لن يتم غدا، الأربعاء، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، كما أعلن من قبل، وإنما في الأسبوع المقبل، وفي تاريخ سيُعلن في اليومية.

البند ٩٥ من جدول الأعمال (تابع)

التنمية الاجتماعية بما فيها المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة

المؤتمر الدولي المعني بالأسر

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة بعد ذلك لممثلة ألمانيا، سعادة السيدة روزفيثا فرهولسدونك، أمينة الشؤون البرلمانية في وزارة الأسر وكبار السن الاتحادية، التي ستتكلم باسم الاتحاد الأوروبي.

السيدة فرهولسدونك (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أتشرف بالكلام باسم الاتحاد الأوروبي في إطار البند المعني بالمؤتمر الدولي للأسر.

رغم أن السنة الدولية للأسرة لم تنته وأن الكثير من الأنشطة المتصلة بالسنة ستنفذ فيما بعد، أرجو السماح لي بتهنئة الأمم المتحدة على الاهتمام البارز الذي حظيت به السنة الدولية للأسرة في جميع أنحاء العالم. ونقدم تهانينا وشكرنا أيضا لمنسق السنة الدولية للأسرة السيد سوكالسكي وفريقه لما بذلوه من جهود لا تعرف الكلل لإنجاح أعمال السنة.

ويدرج البيان المفصل للأعمال الوطنية الذي أعدته أمانة السنة الدولية للأسرة عددا مثيرا للإعجاب من الأحداث المنظمة على الصعيدين المحلي والقومي لتحقيق أهداف السنة. وفي كثير من البلدان، شُكلت لجان وطنية بغرض تنسيق هذه الأنشطة. وقيَّمت بعض الحكومات حالة الأسر في بلدانها بإعداد تقارير وطنية. وبالإضافة الى ذلك، بادرت السنة الدولية للأسرة بالقيام بأنشطة بحثية هامة تتعلق بمشاكل الأسرة. وفي كل مكان حفزت هذه الأنشطة الجهود على جميع المستويات، في المجالين العام والخاص على السواء، لمعالجة المشاكل التي تؤثر على حالة الأسر وتتأثر بها. ولكن على الرغم من تنوع الأنشطة وتحديد مجالات التركيز فيها، فإن لجميع الأنشطة المضطلع بها خلال السنة أثرا مشتركا، فهي، بالنظر إليها مجتمعة، تركز على أهمية الأسر وتشجع توفر فهم أفضل لوظائفها ولمشاكلها أيضا، كما تعزز معرفتنا بالعمليات والاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية التي تؤثر على الأسر وعلى كل فرد من أفرادها وتركز الانتباه على حقوق جميع أفراد الأسرة ومركزهم ومسؤولياتهم.

واليوم، تتفاوت الأسر من حيث أشكالها ووظائفها من بلد الى آخر وداخل كل مجتمع. ويعبر هذا عن تنوع الأفضليات الفردية وعن تنوع الظروف المجتمعية أيضا. وهناك تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية وديمغرافية تواجه الأسر في كافة المجتمعات بمشاكل خطيرة. وفي أوروبا، تسهم العناصر التالية في تحول أشكال الأسر وبنيتها: زيادة أعداد الأسر ذات العائل الواحد، التي ترأسها نساء الى حد كبير؛ وتأخر سن الزيجات الأولى؛ وتناقص عدد الأطفال لكل أسرة؛ وزيادة عدد كبار السن بين أفراد الأسرة؛ وتنامي مشاركة المرأة في سوق العمل؛ وتغير المفاهيم المتعلقة بدور الرجال والنساء وحقوق الأطفال في نطاق الأسرة - وليس ما تقدم سوى القليل من الاتجاهات الحالية.

وعلى الرغم من الأشكال المختلفة للأسر في المجتمعات المختلفة، نرى أن السنة الدولية للأسر أعلنت أن الأسرة لا تزال الوحدة الأساسية في المجتمع، ولذلك، لا بد أن تُمنح أقصى ما يمكن من حماية ومساعدة. وتقوم الأسر بدور هام في تهيئة الأطفال للبيئة الاجتماعية وتعليمهم وحمايتهم ونقل الثقافة وقيم السلوك الاجتماعي من جيل الى آخر، مما يؤثر بعمق على السلوك الاجتماعي لكل فرد. وهكذا، ينبغي إيلاء الأسر وكل فرد من أفرادها الحماية الضرورية.

ولا بد للسياسات والتدابير المتخذة في هذا الميدان أن تهتدي بالأحكام ذات الصلة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين لحقوق الإنسان والإعلان المتعلق بالتقدم والتنمية الاجتماعية والاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل والإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه وخطة العمل لتنفيذ ذلك الإعلان والأحكام ذات الصلة بالأسرة في اتفاقية إزالة جميع أشكال التمييز ضد المرأة وغير ذلك من صكوك الأمم المتحدة التي تشير الى الأسرة.

وبذلت أيضا جهود كبيرة لتعزيز أهداف السنة الدولية للأسرة على المستوى الدولي. وجرت مناقشات تدعو الى الاهتمام الشديد بشأن قضايا السنة الدولية للأسرة وذلك في سلسلة من الاجتماعات التحضيرية الاقليمية وفي المحفل العالمي للمنظمات غير الحكومية المعقود في مالطة. وأقر الاجتماع التحضيري للسنة الدولية للأسرة والذي ضم ممثلي الأمم المتحدة وأوروبا وأمريكا الشمالية، والمعقود في فاليتا، مالطة، في العام الماضي، إعلان مالطة المتعلق بمبادئ السنة الدولية للأسرة وأهدافها واعتباراتها السياسية. ونرى أن لعدد من التوصيات الواردة في ذلك الإعلان أهمية خاصة حتى فيما يتجاوز سياق السنة. ولتسمحوا لي بذكر عدد قليل منها لا غير.

من النقاط البالغة الأهمية الواردة في الاعلان، الدعوة الى تغيير شروط العمل حتى يمكن وضع

المسؤوليات الأسرية في الاعتبار. ويولي الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة للتوصل الى ترتيبات مرنة وابتكارية وللتنفيذ الفعال للقوانين والقواعد القائمة التي تنظم العمالة، بغرض مساعدة العاملين على التوفيق بين الحياة الأسرية ومسؤولياتها من جهة والتوظف المربح من جهة أخرى. وكان هذا أحد الموضوعات التي ناقشها الوزراء الأوروبيون المسؤولون عن الشؤون الأسرية في اجتماعهم غير الرسمي في برلين يوم ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. وبالاضافة الى التوصية الصادرة سنة ١٩٩٢ والمتعلقة برعاية الطفل، يبحث الاتحاد الأوروبي حاليا تدابير لتحسين إمكانيات منح إجازة للأبوين والعمل بعض الوقت. وبالإضافة الى ذلك، أقيمت شبكة معنية بالأسرة والعمل، وهي مؤلفة من ١٢ خبيرا استشاريا مستقلا بغرض النظر مجددا في هذه المسائل والمبادرة باتخاذ تدابير بهذا الخصوص في القطاعين العام والخاص.

وعلاوة على ذلك، لا بد للتقرير الذي يشير الى الجهود المبذولة لتسهيل التوفيق بين المسؤوليات الأسرية والتوظف المربح، أن يستند الى الاعتراف بوجوب مشاركة الرجال والنساء على حد سواء في مهام الأسرة ومسؤولياتها، وأن تقسيم المهام الأبوية والمنزلية والمشاركة في العمل المدفوع الأجر على أساس الجنس فقط، كما حدث في الماضي، يتنافى مع المبدأ الأساسي الذي يقضي بمنح الرجال والنساء مركزا متعادلا. لذلك فإن الأسر سوف تستفيد كثيرا من جميع السياسات الرامية الى إيجاد مشاركة جديدة بين الرجال والنساء. ويأمل الاتحاد الأوروبي أن يضع المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة مقترحات محددة بهذا الخصوص.

ونحن نشاطر الرأي القائل بأن عملية السياسة العامة على جميع مستويات الإدارة وكذلك في القطاعين الخاص والطوعي، لا بد وأن تستحدث سياسات مرهفة الإحساس بالأسرة في ميادين الإسكان والعمل والصحة والضمان الاجتماعي والتعليم بغرض إيجاد بيئة داعمة للأسرة بأشكالها المختلفة. وينبغي إيلاء الاعتبار الملائم لمساعدة الأبوين والقائمين بالرعاية والأسر ذات الاحتياجات الخاصة، ويشمل ذلك الأسر ذات المستويات غير الكافية من الموارد أو التي تضم أفرادا معوقين أو كبار السن يحتاجون للرعاية. وبالإضافة الى ذلك، لا بد أن تظهر كل التدابير فهما لمختلف الطرق التي تتغير بها احتياجات وحالة الأسر وأفرادها على مدار الحياة.

ثمة عنصر آخر نوليه أهمية خاصة، هو مطالبة جميع الدول باتخاذ التدابير اللازمة لمنع جميع أشكال العنف وإساءة المعاملة في نطاق الأسر. إن العنف الأسري شر أشكال العنف، ولاسيما ضد النساء والأطفال. إنه يُمارس في جميع المجتمعات. ومن ثم، يجب على الدول أن تضمن أن قوانين مكافحة العنف الأسري وإساءة المعاملة والاغتصاب والاعتداء الجنسي وغيرها من أشكال العنف القائم على جنس الفرد، تحمي عفة وكرامة النساء والأطفال. وتحقيقا لهذه الغاية، نحث جميع الحكومات التي لم تصادق بعد على الاتفاقية المعنية بحقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أن تفعل ذلك الآن وأن تنفذهما بالكامل.

قبل أن أختتم كلامي، أود أن أبدي ملاحظة إضافية أخرى. ذكرت من قبل أن شكل ومفهوم الأسرة يمكن أن يختلف من دولة الى أخرى. ولكن مهما اتخذت الأسرة من أشكال في بلد من البلدان، ومهما كانت الديانة والقيم الأخلاقية، والخلفيات الثقافية، والمعتقدات الفلسفية للناس، فإن الاتحاد الأوروبي يعتقد أن العلاقات داخل الأسرة يجب أن تقوم على أساس احترام حقوق وكرامة كل فرد من أفرادها. وفي هذا السياق، نود أن نذكر المساهمة التي قدمتها لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، في السنة الدولية للأسرة، والتي قدمت مقترحات محددة، في توصيتها العامة بشأن المساواة في علاقات الزواج والأسرة، عن كيفية إنفاذ الأحكام الواردة في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ذات الدلالة الخاصة بالنسبة لمنزلة المرأة في الأسرة.

وإذ أنظر الى هذا العدد الهائل من الأحداث، فإنني مقتنعة بأن الفوائد المادية للأسرة يمكن حصادها من الأفكار المستحدثة أثناء السنة الدولية للأسرة. بيد أنه ينبغي النظر الى هذه السنة بوصفها حدثا مهما في إطار عملية مستمرة. وستتصدى ثلاثة مؤتمرات رئيسية في السنتين القادمتين، وهي مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل ٢)، لمسائل لها أهمية عظيمة أيضا

للأسرة. وآمل أن تأخذ في اعتبارها ما تم انجازه خلال السنة لدولية للأسرة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): المتكلم التالي ممثل الجمهورية السلوفاكية، سعادة السيد دوجان بيلا، المدير العام للشعبة المتعددة الأقسام بوزارة الشؤون الخارجية في الجمهورية السلوفاكية.

السيد بيلا (سلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): انتهجت الجمهورية السلوفاكية نهجا مركبا حيال السنة الدولية للأسرة، على كل من المستويين الحكومي وغير الحكومي.

وكانت المساهمة الخاصة للحكومة السلوفاكية في السنة الدولية للأسرة هي البدء في برنامج جديد للدعم يستهدف الأسر الشابة. وصادف هذا الزيارة الرسمية لسلوفاكيا التي قام بها في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٤، منسق الأمم المتحدة للسنة الدولية للأسرة، السيد هنريك سوكالسكي، الذي استقبله رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وغيرهما من كبار المسؤولين. وخلال ١٩٩٤، أصدر المجلس الوطني السلوفاكي عدة مراسيم هامة تتعلق بالرفاه الاجتماعي والاقتصادي للأسرة.

وكان النشاط الملموس الآخر للحكومة السلوفاكية، إنشاء المركز الدولي للدراسات الأسرية في براتسلافا في ١٩٩٣، تحت الرعاية المشتركة لوزارة العمل والرفاه الاجتماعي والأسرة، ووزارة الشؤون الخارجية. ومن ثم، أصبح المركز هيئة الاتصال المركزية ليس فقط للأنشطة الوطنية وإنما أيضا للأنشطة الدولية.

ويقوم المركز بتنسيق مجموعة من الأنشطة البحثية على المستويين الوطني والدولي بهدف تقييم أشد حاجات الأسرة إلحاحا، والمشاكل المتصلة بالأسرة. وكمثال لذلك، دعوني أذكر المشروع الدولي للبحوث المقارنة المعنون: "امكانيات وحدود الأسرة في أوروبا اليوم" أو المشروع دون الاقليمي المعنون "براتسلافا - سيغد - زغرب" عن البيئة التعليمية للأسرة. وقد نظم المركز الدولي للدراسات الأسرية بالفعل عدة مؤتمرات وحلقات تدريبية بمشاركة دولية مثل: "الأخلاقيات في الأسرة وفي المجتمع" و "الأسر ذات المشاكل الخاصة" و "الأسر في الظروف الاجتماعية - الاقتصادية الجديدة" و "مشاكل جميع البلدان ومستقبلها". وسيكون الاجتماع الاقاليمي لهيئات الاتصال المركزية الوطنية/مراكز تنسيق السنة الدولية للأسرة، الذي سيعقد في براتسلافا في شباط/فبراير ١٩٩٥، ذروة أنشطتنا في إطار السنة الدولية للأسرة.

كانت السنة الدولية للأسرة أيضا فرصة لمجموعة كاملة من المنظمات غير الحكومية للتصدي للمسائل الأسرية عن طريق أنشطتها في الميادين التعليمية والثقافية والإنسانية والصحية والسكانية وغيرها من الميادين. وقد افتتحت السوق الخيرية الكاثوليكية السلوفاكية، مركزا جديدا عن الأسرة والتعليم، في براتسلافا. وحضر أطفال من منطقة تشيرنوبيل لقضاء عطلاتهم مع الأسر السلوفاكية. ونظمت أحداث ثقافية كثيرة، مثل الدورة الجديدة للحفلات الموسيقية الأسرية، ومعرض معنون "الطفل في إطار الأسرة".

وقام المركز الدولي للدراسات الأسرية بتنمية أنشطته في مجال تحدي البيئة للموقف الاجتماعي والاقتصادي المتغير لغالبية الأسر في المنطقة، على خلفية من عملية الانتقال والإصلاح الجارية.

وأعرب منسق الأمم المتحدة للسنة الدولية للأسرة، عن تقديره للأنشطة الواسعة التي يضطلع بها هذا المركز. ودراسة الجدوى التي أجراها فريق من الخبراء مفوض من الأمم المتحدة حول إمكانية إلحاق المركز بالأمم المتحدة، تنفيذا لقرار الجمعية العامة ٤٧/٢٣٧، أحاطت علما "مع الاهتمام، باقتراح من حكومة سلوفاكيا بأن يلحق مركز براتسلافا الدولي للدراسات الأسرية، بالأمم المتحدة". وتقوم الحكومة السلوفاكية في الوقت الحالي، بوضع اللمسات النهائية على مشروع الاتفاق المنوه اليه، الذي اقترحه منسق الأمم المتحدة للسنة الدولية للأسرة. وسنقدر أسمى التقدير، أي دعم يقدمه الأصدقاء من أجل إلحاق المركز الدولي للدراسات الأسرية بالأمم المتحدة في المستقبل القريب جدا. والمركز، الذي يتمتع بموقع ممتاز بالقرب من مكتب الأمم المتحدة في فيينا، يمكن أن يصبح أساسا مفيدا لأنشطة المتابعة في المستقبل للسنة الدولية للأسرة في المنطقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أدعو بعد ذلك، الممثل الدائم لفرنسا، السيد جان برنار مريميه، لإلقاء الكلمة.

السيد مريميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، أعلنت الجمعية العامة في قرارها ٨٢/٤٤ بأن عام ١٩٩٤ هو السنة الدولية للأسرة، وبذلك أكدت مجددا على رغبتها في إيلاء المسائل الاجتماعية المكان الذي خصه بها ميثاق ١٩٤٥؛ فالمواجهة الإيديولوجية والسعي وراء تحقيق التقدم الاجتماعي من خلال التنمية الاجتماعية وحدها أديا الى أن تصبح تلك المسائل بمنأى عن الأنظار.

قبل ذلك التاريخ بثلاثة أسابيع كانت الجمعية العامة قد اعتمدت الاتفاقية الخاصة بحقوق الطفل؛ وكانت تنظر في عقد مؤتمر عالمي خاص بحقوق الانسان. وتقرر عقده في السنة التالية، وفي ١٩٩٢ تقرر عقد قمة عالمية للتنمية الاجتماعية. والى هذا البرنامج الهام ينبغي أن يضاف بطبيعة الحال المؤتمر المعني بالسكان والتنمية والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة، المكرسان لموضوعين دأبت الجمعية العامة على استرعاء نظر المجتمع الدولي إليهما على نحو منتظم.

ندرك جميعا مقدار العمل الذي تنطوي عليه هذه الأحداث العالمية بالنسبة للدول الأعضاء وللمنظمة. مع ذلك انكبت كل دولة على هذه المهمة المشتركة بقوة وتصميم. واليوم، نركز على السنة الدولية للأسرة، غير أننا يجب أن نضعها في إطار جهودنا الأخرى.

نظرت فرنسا الى هذه السنة بوصفها مناسبة استثنائية للتفكير بالأسرة وبالسياسات المتعلقة بالأسرة، مع أخذ حقيقتين بعين الاعتبار. إن الفرنسيين - ولا سيما الشباب - يتعلقون تعلقا شديدا بالأسرة. ومؤخرا أجرت الحكومة دراسة استطلاعية للشباب الذين تتراوح أعمارهم من ١٥ الى ٢٥، ووصل عدد الإجابات الى ١,٥ مليون إجابة، تؤكد جميع الدراسات السابقة. ويضع الشباب الأسرة على راس سلم قيمهم. فالروابط العائلية هي التي تمكنهم من أن يواجهوا بهدوء أكبر مستقبلا غالبا ما يبدو لهم محفوفا بالتقلبات، بل أنه يبدو مخيفا في بعض الأحيان.

ومن الواضح أن شعبنا يسلم بأهمية وشرعية التدخل من جانب السلطات دعما للأسرة. وهناك أربعة أسباب لذلك.

أولا، هناك قرار بدور الأسرة. فالمادة ١٦ (٣) من الإعلان العالمي لحقوق الانسان لعام ١٩٤٨ تنص على أن:

"الأسرة هي الخلية الطبيعية والأساسية في المجتمع، ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة".

والشعب الفرنسي قاطبة يعترف بصحة هذه الصيغة، لأن الأسرة بالنسبة اليه تضطلع بأدوار عديدة. فهي المكان الذي يتعلم فيه الأطفال حقوقهم ومسؤولياتهم؛ وكل فرد من أفراد الأسرة مسؤول عن الآخرين ويسهر على أمن المجموعة؛ والتضامن الطبيعي ظاهر للعيان هناك، وبخاصة بين الأجيال ولصالح الضعفاء؛ وهي المكان الذي تنتقل منه القيم المشتركة لمجتمعنا الى الأجيال القادمة؛ وهي أساس المواطنية والروابط الاجتماعية. ولذلك فإن الأسرة هي ضامن مستقبلنا المشترك.

ثانيا، التسليم بحقوق الفرد، لا يمكن لأحد أن ينكر أن فرنسا ملتزمة بالحقوق غير القابلة للتصرف لكل فرد وأن دعم الأسر، مهما كان شكله، إنما يقدم لها بناء على خيارها فقط، ومع احترام الحقوق الفردية لكل فرد منها. هذا الالتزام يتجسد خصوصا في المساواة بين الرجال والنساء، وفي حقوق الأطفال وفي تقرير أسلوب حياة الأسر.

ثالثا، التسليم بضرورة التضامن الوطني. فالسياسات الخاصة بالأسرة تعبر عن الاهتمام بالعدالة وبالتوازن الاجتماعي، ويبرر مجهود التضامن بالبعد الاجتماعي للأسرة كمؤسسة تشكل أساس التجدد في كل مجتمع. وفي حين يستحيل تعريف "الأسرة"، فإن أساس الأسرة، أية أسرة مكون دوما من رجل وامرأة عقدا العزم على مواجهة المستقبل معا ويأملان بخلق الحياة. وهذه الوظيفة الأساسية للأسرة يجب حمايتها، وهي ذاتها وبذاتها تستحق تضامن الأمة.

رابعا، الاعتراف بدور الدولة. فالشراكة والحوار بين السلطات والأسرة تقليد فرنسي عريق يجعل بالإمكان إجراء تقييم معمق للنجاحات وتحليل أوجه النقص ودراسة النهج الجديدة والنظر في تنفيذ السياسات التي يسفر عنها وذلك بشكل منتظم على الصعيدين المحلي والقومي.

إن سياساتنا - واستخدم صيغة الجمع عمدا - المتعلقة بالأسرة لديها أهداف تتكيف باستمرار مع التغيرات التي تطرأ على المجتمع: وذلك بغية السماح للوالدين بأن يفهما على نحو واضح خططهما الخاصة بالأسرة وبالتالي أن يشجعا على الإنجاب؛ ضمان إعادة التوزيع "الأفقي" للتعويض عن تكاليف تربية الأطفال؛ أو ضمان إعادة التوزيع "الرأسي" لصالح الأسر ذات المداخيل الدنيا.

وفي الواقع، تسعى الحكومة الفرنسية الى تحقيق تلك الأهداف الثلاثة مجتمعة في إطار سياسة شاملة تأخذ في الحسبان تطلعات واحتياجات الأسر بكل أنواعها، لأن الأسر هي في صلب معظم السياسات العامة.

لقد كانت السنة الدولية للأسرة سنة هامة بالنسبة لفرنسا. أولا، حالما تولت حكومة السيد ادوار بالادور زمام السلطة في ١٩٩٣، بدأ رئيس الوزراء العمل على إقرار قانون السنوات الخمس دعما للأسرة، وتم اعتماده في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٤. فالأحكام الرئيسية الواردة في القانون الذي يحسن على نحو أكبر تدابيرنا المتعلقة بالأسرة هي: توسيع نطاق المنحة التعليمية المخصصة للوالدين والتي تدفع لأحد الوالدين الذي يكرس نفسه لتعليم طفل دون سن الثالثة. ويبدأ إنفاذها مع الطفل الثاني ويمكن دفعها اذا كان العمل بدوام جزئي. فإذا كان الوالدان يمارسان عملا بدوام جزئي، يمكن دفع علاوتين اثنتين. ومن الآن فصاعدا، سيضمن لجميع الأجراء العودة الى عملهم - أو الى عمل مواز - عندما تنتهي فترة الإجازة الوالدية.

تدريب العاملين في مجال رعاية الأطفال الذين يعملون مع الأطفال الصغار سواء كانوا أفرادا أو في مجموعات. وتحسين حق ترك العمل لأسباب عائلية: اتخاذ تدابير جديدة لدعم الأسر التي تشتمل على أفراد بالغين بتطلبون الرعاية أو حيثما تكون هناك ولادات متعددة أو عمليات تبن للأطفال. وأخيرا إدخال زيادات مطردة على المعاشات التقاعدية للأرامل من الرجال والنساء.

ثانيا، لقد بدأنا حوارا وطنيا رئيسيا. فالعمل الذي اضطلعت به لجنة التوجيه الوطني للسنة الدولية للأسرة وتدابير العمل التي ستليه سوف تستعرض في تقرير رسمي يقدم في ١٨ كانون الأول/ديسمبر من جانب المنسق الوطني للسيدة سيمون فيل، أمينة الدولة، وزيرة الشؤون الاجتماعية والصحة وتطوير المناطق الحضرية. وسيوزع على نطاق واسع في فرنسا وسيرسل كذلك الى نظرائنا الأجانب والى منسق السنة الدولية في فيينا. واليوم تم توفير وثيقة للوفود توجز التقدم الذي أحرزته السنة الدولية في فرنسا.

طلبت الجمعية العامة، في قرارها ٢٣٧/٤٧، الى الأمين العام أن يتقدم بمقترحات محددة في السنة القادمة بشأن أعمال المتابعة لتلك السنة. والاجتماع فيما بين الأقاليم، الذي سيعقد في براتسلافا من ٤ الى ٧ شباط/فبراير ١٩٩٥، سيتناول هذه المشكلة. لقد أكدت على أهمية أنشطتنا المختلفة والعلاقة المترابطة فيما بينها. ولا شك أن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ومؤتمر بيجينغ سيسهمان بدورهما إسهاما كبيرا في المهمة التي نضطلع بها.

عندما كنت أتكلم مطولا في بداية بياني عن أساس سياسة العائلة في فرنسا، كنت أفكر بأعمال المتابعة خلال السنة. فهي يجب أن تحترم المبادئ البسيطة التالية: الاعتراف بدور الأسرة؛ واحترام حقوق الأفراد، بما في ذلك حقوق المرأة؛ والاختيار الحر لأساليب حياة الأسر؛ ودعم الأسرة وحمايتها من جانب المجتمع والدولة؛ والشراكة مع الأسر وممثليها.

لقد أعلنت جمعيتنا سنة ١٩٩٥ "سنة الأمم المتحدة للتسامح". فالتسامح فضيلة نبيلة وهامة عندما تطبق على الأسرة، لأنها تنتمي قبل كل شيء الى المجال الخاص. وفي حين يجب على السلطات أن تتحلى بحسن التمييز لأن الأسر - ولنتكلم بصراحة - يمكن أن تكون مرتعا للقمع والعنف، يجب علينا أن نقبل بالاختلافات عندما تتفق والمبادئ الرئيسية التي تكمن خلف شرعية منظمتنا.

ولأننا نعقد آمالنا على الأسرة في نضالنا ضد ظهور النزعة الفردية التي تهدد مجتمعاتنا، يجب علينا جميعا أن نتأكد من حمايتنا لأسرنا، وفي حين أن أعمال المتابعة خلال السنة يجب الاضطلاع بها أولا طبعا - ولا سيما - على الصعيد الوطني، فإن منظمتنا يمكن أن تساعد من خلال اقتراح إجراء دراسة مشتركة للمبادئ والأهداف والطرائق.

إن فرنسا مصممة على الاشتراك في هذا العمل المستقبلي، إذ ينبغي له أن يمكن جميع المجتمعات من دخول القرن الحادي والعشرين بنظرة أكثر تفاؤلا.

السيد رجالي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الوفد الماليزي يرحب بإعلان سنة ١٩٩٤ السنة الدولية للأسرة، اعترافا بالدور الهام الذي تضطلع به الأسرة. ومنذ عام ١٩٩٠، أعلنت الحكومة الماليزية يوم ١١ تشرين الثاني/نوفمبر من كل عام عيد الأسرة الماليزية الوطني. ولكن الحكومة الماليزية آخذة بعين الاعتبار أن هذه السنة هي السنة التي أعلنتها الأمم المتحدة سنة الأسرة، وافقت على الاحتفال بعيد الأسرة الوطني يوم ١٥ أيار/مايو بدلا من ١١ تشرين الثاني/نوفمبر. وبغية الاحتفال بهذه المناسبة الهامة، خصصت الحكومة الماليزية ميزانية بلغت مليون دولار تقريبا لتمويل الأنشطة ذات الصلة. والأنشطة بذاتها تجمع أنشطة عيد الأسرة الماليزية الوطني، والأنشطة التي اقترحتها الأمم المتحدة للسنة الدولية للأسرة.

إن تهميش الأسرة كمؤسسة مشكلة خطيرة تتطلب عناية جميع المجتمعات في البلدان المتقدمة النمو، فضلا عن البلدان النامية. فالضغوط التي تمارس ضد الأسرة هائلة. والمشاكل الاجتماعية للتنمية والفقر والبطالة والجريمة، فضلا عن الضغوط الناجمة عن المنافسة وأوجه التناقض، والتي تترك أثرها على الفرد وعلى وحدة الأسرة، أسهمت في إعاقة قدرة مؤسسة الأسرة على القيام بمهامها. وينبغي لنا أن نعترف، على نحو جماعي، بهذه المشاكل وأن نتصدى لها. وفي حين أن بإمكان المرء أن يؤكد، في الوقت الحاضر، على حقوق الفرد ومقدرته، يعتقد وفد بلدي بأن من الخطأ فعل ذلك على حساب تفكك الأسرة ككيان. فالفرد والأسرة يعزز أحدهما الآخر في الواقع، وحقوق الفرد تكمل حاجات الجماعة. وإننا نعتبر انهيار هذه العلاقة بمثابة عامل مساعد يفضي الى قيام استقطاب خطير وتحديات للمجتمعات، وهو ما يمكن مشاهدته في البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على حد سواء.

إن أطفال الشوارع، وتشغيل الأطفال، وبغاء الأطفال، وسوء استعمال المخدرات، والجرائم التي يرتكبها الشباب، أمور تدل على تفكك مؤسسة الأسرة، ويمكن عزوها بصورة رئيسية الى الفقر والبطالة. والتهديد الناجم عن الأنشطة الجنائية لأي مجتمع ينبغي عدم التقليل من شأنه أو الاستخفاف به. فللأنشطة الجنائية القدرة على أن تصبح عاملا رئيسيا لزعزعة استقرار المجتمعات المحلية للدول، فضلا عن المجتمع الدولي.

إن الأسرة حجر الزاوية في المجتمع، ودور الأسرة في كفالة أن يتمتع الإنسان بحياة منتجة في بيئة آمنة وخالية من الخطر، وفي تآلف مع الطبيعة، دور عظيم. والأسرة تبقى أكبر دعم طبيعي وشعوري واقتصادي وأمني لكل فرد. وبالنسبة الينا في ماليزيا، كما في أماكن أخرى، تكمن الأسرة في أعماق العلاقة الإنسانية المتينة التي لا بد لها من أن تواكب عملية تنميتنا وتطورنا، لا أن تقع ضحية لها. وهناك مجتمعات عديدة فقدت، منذ زمن بعيد، القدرة على الاعتراف بالأسرة ومن ثم رعايتها بوصفها ملتقى المصالحة والشفاء والمشاعر الحفازة. ونحن نأسف لحدوث ذلك ولوجود شعور بالتفكك في بعض المجتمعات.

إن التجربة التي يمر بها المرء في الحياة اليومية للأسرة تحدد شخصيته، وسلوكه، وتصرفه، ونهجه الأخلاقي ومختلف السمات الإنسانية الأخرى التي تكيف، في نهاية المطاف، الطريقة التي يتفاعل بها المرء مع البيئة الاجتماعية والمادية. والمهام الحيوية للأسرة تتضمن تنشئة الأحداث عن طريق التعليم الرسمي وغير الرسمي معا. ويوجد في الواقع دليل ساطع على أن الأحداث أكثر ما يتعلمون، في العادة، من أسرهم.

إن دور الأسرة لا يقتصر على تنشئة الأحداث فحسب. فالأسرة تبقى عاملا رئيسيا في رعاية المسنين أيضا. وفي الواقع، يتوقع أن تواجه الحكومات، على نطاق عالمي، مشكلة خطيرة تتعلق برعاية المسنين، ولا سيما الفقراء منهم، والضعفاء والمحرومين. وللأسرة دور مفيد تضطلع به في التخفيف من العبء الملقى على عاتق الدولة في الرعاية الأسرية. وهذا الدور القديم للأسرة يجب الحفاظ عليه وتعزيزه، الأمر الذي سيؤدي الى تعزيز الأسرة بوصفها مؤسسة.

إن هناك تدابير عديدة يمكن لنا أن نتخذها، بصورة فردية وجماعية، بغية تعزيز مؤسسة الأسرة. فعلى الصعيد الوطني، ينبغي للحكومات أن تنظر بجدية

في تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل اليها في مختلف المؤتمرات الدولية، مثل المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية الذي اختتم مؤخرا. أما المسائل المتعلقة بالعنف الأسري، وسوء معاملة الأطفال، ورعاية الأطفال، ورعاية المعوقين والمسنين، والتعليم، والرعاية الصحية، ورعاية الأرمل، والإسكان، وأسباب الراحة الأساسية، فهي أمور ترتبط ارتباطا وثيقا بتكامل مؤسسة الأسرة، ويتعين التصدي لها في هذا السياق.

إن الضغوط العديدة التي تتعرض لها الأسر اليوم، بما في ذلك ارتفاع كلفة التعليم والرعاية الصحية وأسباب الراحة الأساسية، ناجمة عن التنمية التي لا هدف لها والتنمية غير المستدامة. وهذه المشاكل غالبا ما تعرض الأسر لمضاعفات سلبية حادة. فعلى الحكومات إذن، التزام معنوي ومسؤولية اجتماعية يقضيان بالتدخل، وكفالة أن تظل الضروريات الأساسية في متناول الناس العاديين.

وفي معالجتنا لمسألة الأسرة، يتعين علينا أن نتناول أيضا مركز المرأة ودورها. فالمرأة في مجتمعات عديدة لا تزال الدعامة غير المعترف بها التي تقوم عليها الأسرة. والمرأة توفر للأسرة العون والسند، معنويا وماديا، فضلا عن أنها المعيلة في حالات عديدة. ويتعين على المجتمع أن يتصدى لمشاكل المرأة عن طريق إيجاد وسائل مؤسسية للتخفيف من العبء الملقى على عاتقها، الأمر الذي يعزز بالتالي من تكامل الأسرة.

إننا، على غرار الآخرين، لا نزال نشعر بالقلق إزاء تزايد وجود أمهات بدون أزواج. فالمصاعب، وفي الواقع، المآسي التي تتعرض لها هؤلاء النسوة لا بد من الإقرار بها والتخفيف منها عن طريق توفير الدعم القانوني والمالي حتى تستمر هذه الأسر في البقاء. والتعليم يجب أن يكون في صلب الدعم الضروري للمرأة. وتعليم المرأة هو طريقة لتعزيز مركزها بغية كفالة أن تتمكن من التفاعل مع الحالات الاجتماعية - الاقتصادية المتغيرة، وإدراك حقوقها ودورها في المجتمع الى أبعد مدى.

إن الفرصة ستسنح للمجتمع الدولي مرة أخرى لمعالجة مسألة تعزيز مؤسسة الأسرة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المقبل. والمسائل التي تشكل لب اهتمام مؤتمر القمة، عينت الفقر، والتوظيف، والتكامل الاجتماعي، مرتبطة ارتباطا مباشرا بما للأسرة من دور وعمل هامين. والفقر والبطالة غالبا ما يعطلان قدرة الأسر على أن تخلف أفرادا أصحاء ومتوازنين.

إن الأمم المتحدة، عن طريق وكالات مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، قدمت فائدة حاسمة الأهمية في مساعدة البلدان النامية على توفير الخدمات الأساسية للشعوب، وبالتالي دعم البنية الأسرية بطريق غير مباشر. إن هذه الوكالات يجب أن تواصل القيام بهذا. وفي الحقيقة، إن أنشطتها يجب أن تزيد. وحتى تتسنى زيادة هذه الأنشطة، من المحتم أن تتوفر لها الموارد. وينبغي للدول المانحة أن تزيد في الحقيقة مساهماتها لتمويل هذه الوكالات، بدلا من خفض أنصبتها كما قد يتضح من الاتجاهات الراهنة.

يعتقد وفد بلادي أيضا أن المنظمات غير الحكومية لها دور كبير تقوم به في تخفيف الضغوط على الأسر. إن المنظمات غير الحكومية، مع الحكومات وأبناء المجتمع المحلي، يمكنها أن تقوم بدور هام في المحافظة على دور الأسر وتعزيزه كلما كان ذلك ممكنا. وهذا هام بشكل خاص بالنسبة للمنظمات غير الحكومية من الجنوب، التي يجب أن تعمل مع الحكومات لتحسين مصير الشعوب. وهناك مجال واسع النطاق للتفاعل والمشاركة البناءين.

في الختام، لما كانت البشرية تتقدم بحماس نحو تحسين مستوى ونوعية الحياة، فغنى عن البيان أن العملية يجب أن تكفل تكامل الأسرة وإعطاءها الأهمية. إن رفاه الأسرة هو الأساس الوطيد الذي يقوم عليه المجتمع الدولي أيضا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية): أعطي الكلمة الآن للأونرابل السيد انطونيو غيدي، وزير الأسرة والتضامن الاجتماعي في إيطاليا.

السيد غيدي (ايطاليا) (تكلم بالإيطالية؛ الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): اسمحوا لي أن أبدأ بشكر الأمم المتحدة ومنسق السنة الدولية للأسرة، السيد هنرك سوكالسكي على تنظيم هذا المؤتمر الدولي المعني بالأسرة. وبينما أؤيد تأييدا تاما البيان

الذي أدلى به زميلي الألماني نيابة عن الاتحاد الأوروبي، أود أن أضيف أفكار بلادي بشأن المسألة الحاسمة - مسألة الأسرة.

إن كل من له اتصال مهني طويل بالعجز يعرف تماما الظاهرة الخاصة بأولئك الذين إما يعزلون أنفسهم أو يصبحون عنيدين. إنني قد لا أكون ذا أفكار عظيمة أو أصيلة ولكنني بالتأكيد عنيد، وبالعناد سأعيد، في بياني، النظر في بعض العبارات التي تستخدم ويساء استخدامها. حتى يكون لهذه العبارات أثر على الواقع، فإنها تتطلب استخداما مستمرا وجهدا أيضا من جانب المتكلم والمستمع على حد سواء.

في وقت اتخاذ أي قرار، غالبا ما أتذكر شعارا قرأته منذ سنوات في هامش رسالة من صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية: "خيارات اليوم لعالم الغد". وهذا يذكرني بالمسؤولية الكبيرة التي نتحملها جميعا كل يوم في العمل من أجل الأجيال المقبلة. إن الذي كتب هذا الشعار في عام ١٩٦٩ أظهر إدراكا وبعد نظر اكتسبا أهمية أكبر بمرور الوقت. ولسوء الحظ، أن من سلموا بهذه البديهية بمرور السنين قليلون.

إنني أعتقد أن الأمم المتحدة أظهرت نفس الوعي وبعد الرؤية في إعلان سنة ١٩٩٤ سنة دولية للأسرة. وهذه السنة الدولية للأسرة ذاتها هي سنة مؤتمر القاهرة المعني بالسكان والتنمية وسنة الإعداد لمؤتمر بيجينغ المعني بالمرأة المقرر عقده في العام المقبل. وفي المؤتمرين كليهما، يبرز الدور المركزي للأسرة كحقيقة عند مفترق طرق جميع مشاكل المجتمع المتحضر.

لقد أكد مؤتمر القاهرة مجددا أن الأسرة هي النواة الطبيعية الرئيسية للمجتمع، التي لها الحق في أن يحميها المجتمع والدولة، على النحو الذي يقضي به الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. كما بين المؤتمر للعالم كيف أن الأسرة - بأشكالها العديدة التي تبين النظم الاجتماعية والثقافية والسياسية المختلفة التي تعيش وتتطور فيها - تمر في الوقت الراهن عبر مرحلة تتسم بضائقة معنوية ومادية خطيرة. وأول المعانين من هذه الضائقة هم الأطفال والمسنون والنساء، الذين يمكن أن يمثلوا الفئات الثلاث الأشد ضعفا في الإطار الاجتماعي الراهن.

إن الطفل، كما تشير منظمة الأمم المتحدة للطفولة في كثير من الأحيان، هو العنصر الأكثر تأثرا بنقائص المجتمع. ففي المجتمعات الفقيرة، تنشأ اختلالات في الموارد والتوزيع السكاني تولد شدائد حادة تؤثر على ما يُتوقع للطفل في حياته، مثل التعليم والصحة بل حتى الأحلام. وحتى في الاقتصادات المتقدمة، يعاني الأطفال في كثير من الأحيان، بل إنهم يجبرون على تقديم تضحيات كبيرة، مثل الخفض الكبير في مساحة عيشهم، وتخصيص الكبار قدرا أقل من الوقت لهم، وفي الحالات البالغة فقد أحد الأبوين.

ويحدوني أمل - وكفاحات بلدي الاجتماعية تشهد على ذلك - ألا يكون عملنا بعد الآن من منظور الكبار وإنما من منظور الصغار عند التخطيط ووضع القوانين بشأن الأطفال. وإنني أطلب من هذه الجمعية أن تفكر في ظروف الأطفال الذين يعيشون في مناطق الحروب. في السنوات العشر الماضية، فقد ١,٥ مليون طفل أرواحهم في صراعات مسلحة، وأصبح ٤ ملايين طفل عاجزين؛ وتحول ٥ ملايين طفل الى لاجئين، وتشرد ١٢ مليون طفل من ديارهم.

هذه القائمة من الحقائق توضح لنا أبعاد ظاهرة اعتبرها على حد سواء مفزعة وغير جديرة بإنسانية متحضرة، إنسانية ينبغي أن تكون "أبا" كما قال البابا بمناسبة اليوم الدولي للأسرة وهو يقتبس من سفر التكوين:

> "ولذلك يترك الرجل أباه وأمه ويلزم امرأته فيصيران جسدا واحدا. وفي هذا الاتحاد ينقلان الحياة الى كائن بشري جديد: يصبحان أبوين. وبهذه الطريقة يشاركان في قوة الخلق."

في عام ١٩٩٠ ، في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، وقعت ١٥٠ حكومة إعلانا يضمن احترام الهدنة وممرات إغاثة خاصة للأطفال الموجودين في المناطق التي يسودها العنف وتمزقها الحروب. وهذه المفاهيم أثارتها ووسعت نطاقها الاتفاقية الخاصة بحقوق الطفل، التي تتضمن أيضا إعلان حق جميع الأطفال في الرعاية الصحية الأساسية وفي الطعام وفي التعليم .

وآمل أن توقع على هذا الإعلان، في السنة الحالية، الحكومات التي لم توقع عليه حتى الآن، حتى يطبق بالكامل.

ولكن أطفال الشوارع - العبيد الصغار - في بعض مناطق آسيا يخوضون حربا يومية. وهي حرب تنطوي على عـــــوز يومي وإساءات مستمرة في استخدام السلطـــــة وهي بعيدة عن أن تكون قد انتهت. بل للأسف بدأت تمتد إلـــى البلدان المتقدمة اقتصاديا التي كانت تعتبر محصنة منها. وهي أيضا تتطلب صياغة معاهدة دولية: كم تساوي حياة طفل؟

إن مؤتمر القاهرة وضع التنمية في صيغة المؤنث، كما قلت هناك. ولكن المرأة، التي قال عنها الرئيس المصري مبارك أنها "حجر الزاوية في مجتمعنا" تمثل العنصر الثاني الضعيف في الأسرة. ومن واجبنا، بما أنه في مقدورنا، أن نضمن للمرأة حقين معينين هما التعليم والرعاية الصحية.

هناك نقطة مرجعية أساسية هي مسألة تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة. حاليا في بلدان عديدة وفي حالات عديدة، نجد أن الأدوار في داخل الأسرة والمجتمع جامدة أكثر من اللازم. لذلك يصبح من الضروري أن نقدر عمل المرأة في الأسرة وأن ننظر حتى في امكانية أن ندفع لها مرتبا؛ وفي الوقت ذاته من الضروري تسهيل دخولها في عالم العمل وحمايتها من كل لون من ألوان التمييز الاجتماعي. واللجنة الحكومية لتكافؤ الفرص التي أنشأتها ايطاليا تعمل انطلاقا من هذا المنظور.

ويحدوني الأمل أن يتسنى للمشاركين في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجينغ التوصل إلى توافق آراء عام بشأن هذه المبادئ ووضع توصيات دقيقة فيما يتعلق بحالة المرأة.

ما الذي نفعله لكبار السن؟ وأقصد جميع أولئك الذين بلغوا سنا يعتبرها مجتمعهم سنا متقدمة، ويجري على نحو غير منصف تهميشهم في مجتمعاتهم. والمشكلات الرئيسية الخاصة بكبار السن يمكن تلخيصها في نقاط أربع: نوعية الحياة، والخدمات الصحية، وضمان العمالة ما دام الفرد قادرا على العمل أو راغبا فيه، والإدماج في الأسرة. إن رعاية كبار السن واجب نحو أولئك الذين تحملوا على أكتافهم في الماضي القريب عبء مجتمعنا. كما أن هذا، بصورة محددة، يفي بمقتضى كرم الأخلاق.

وهكذا، لا بد لنا أن نعيد إلى كبار السن مركزهم الأساسي في إطار الأسرة وذلك، على نحو جزئي، من خلال إنشاء نظام للدعم الاجتماعي. وهذا من شأنه أن يثري الشباب بتعليمهم أن يقدروا أولئك الذين، بقدوتهم وكرامتهم وتجاربهم وثقافتهم، يمكن أن يوفروا اليقين في الحاضر والتوجيه في المستقبل. ولو كان الشخص المسن لا أسرة له أو له أسرة لا تستطيع أن تعوله في إطارها، لابد للدولة أن تتحمل مسؤولية إنشاء هياكل صغيرة تتفاعل مع الأرض والسكان.

وفي ايطاليا شهدنا في الماضي القريب انخفاضا سكانيا كبيرا بسبب الانخفاض الملموس في المواليد. وقد بلغ هذا ذروته في عام ١٩٩٣ عندما قلت المواليد عن الوفيات. وأعتقد أن معدل المواليد المنخفض ناجم جزئيا عن مشكلة العمالة: فإيطاليا من البلدان ذات أطول فترة انتظار بين نهاية حياة الفرد الدراسية وبداية عمله أو عملها. وهناك سبب آخر هو صعوبة الحصول على المسكن وندرة الفرص الاقتصادية. هناك أيضا أسباب غير مادية مثل ضعف الثقة في المستقبل، وعدم سيطرة المرء على وضعه في المستقبل القريب والاتجاه الحالـــي للشباب المتزوجين إذ ينظرون الى الطفل باعتباره قيدا على حريتهم.

وهدفي هو دوما أن أجعل الآخريـــــن يفهمون أن الطفل هو أفضل استثمار للمستقبل. ومن أجل هذه الغايـــــة، ومع كامل احترامي لحق الفرد في أن يختار ما إذا كان يريد الإنجاب أم لا يريد، أرى من الضروري تنفيذ مجموعة من الاعفاءات الضريبية لمن يقررون الإنجاب.

وثمة ظاهرة تثير الكثير من الاهتمام حاليا هي زيادة عدد الأسر المؤلفة من والد واحد وطفل واحد. وهذا الواقع بالذات أمر صعب جدا بالنسبة لكل من الشخص البالغ الذي ليس له من يحميه والذي يعاني من الوحدة، والطفل الذي يستأثر بكل محبة الوالد. وفي مجتمع يميل إلى الفصل بين الأفراد، لا يمكن للطفل أن يتقاسم هذه المحبة مع غيره من الأطفال أو مع أشقاء أو شقيقات أو مع الوالد الآخر.

واسمحوا لي أن أشير إلى رؤيتي للأسرة النموذجية، حتى لو كان من الصعب تكوينها. وأسميها الأسرة "الممتدة". هذه الأسرة يمكن أن تستجيب للاحتياجات العديدة للطفل في مرحلة النمو من خلال الالتزام اليومي للوالدين والدعم الثمين الذي يقدمه كبار السن - وأنا لا أقصد أن أكون تواقا الى استرجاع الماضي وإنما اتطلع إلى مستقبل ممكن. وهذه الأسرة يجب أن تعالج وتمنع وتحل الصعاب الاجتماعية - وأن تكون أمينة على مهمة بالغة الحساسية هي مهمة تعليم الصغار وحماية الكبار والمعاقين.

والأسرة "الممتدة" يمكن في واقع الأمر أن تساعد على حل مشكلة الوحدة: وحدة كبار السن الذين يتعرضون للتهميش، بشكل متزايد، ووحدة الأطفال الذين على نحو متزايد لا يجدون من يستمع إليهم. مثل هذه الأسرة يمكن أن تعطي صوتا للأطفال وحيزا لكبار السن، مثبتة أن الحل لهذه المشكلة المشتركة هو ببساطة أن نجمع بين الصغار والكبار مرة أخرى.

فاليوم بفضل التكنولوجيا، بل وبفضل وجود وعي متزايد بصفة خاصة، يتغير الاعتقاد الخاطئ بأن المعوقين لا يمكنهم الدخول في منافسة في الحياة الاجتماعية. ولئن كان هذا التغير قد سمح للمعوقين الأقل عجزا من غيرهم بأن يندمجوا في المجتمع وأن يعبروا عن طاقتهم الكامنة، فإنه لم يتح نفس الفرصة للجميع. والواقع أنه يوجد في العالم في هذه اللحظة الملايين والملايين من المسجونين. وهؤلاء ليسوا ضحايا نظم ظالمة أو حروب. إنهم المعوقون إعاقات شديدة. إنهم في حبس في أنفسهم وفي بيوتهم ومدنهم. وجزء من السبب الذي جئت من أجله إلى هنا اليوم هو أن أطلب إلى الحكومات أن تجعل من أولوياتها العمل من أجل هؤلاء الناس، والاعتراف بهم في نفس الوقت كمصدر اجتماعي للإنسانية.

وتؤدي مشكلة إعادة توحيد أسر المهاجرين حتما إلى ما برز في القاهرة كمشكلة من المشاكل الرئيسية التي ستواجه الإنسانية في المستقبل القريب، ألا وهي مشكلة الهجرة.

والحل اللازم لهذه المشكلة ينبغي السعي إليه في إطار عبر وطني، من خلال عملية إعادة توازن تدريجي للاقتصادات الوطنية الفردية والاحترام الكامل للاستقلال الاجتماعي والحضاري للسكان. ولن تتوقف قضية الهجرة عن أن تكون مشكلة إلا عندما يأتي اليوم الذي يكون فيه بمقدور كل دولة أن تضمن أحوالا معيشية مقبولة للمواطنين الذين يعيشون داخل حدودها.

وأعتقد أنه من غير المقبول اليوم أن نقول "أنفسنا" و "الآخرون،" للتمييز بين شتى السكان الذين يسكنون كوكبنا الأرض. فلا بد من معاملة الأجنبي كصديق، وهو بذلك يكون موردا ممكنا للبلد المضيف. وإلى أن يحدث ذلك، ستكون إحدى المشاكل التي تسببها الهجرة مشكلة إعادة توحيد الأسر، التي تمثل أملا عادلا وحقا للملايين من المهاجرين الذين يسعون بإخلاص إلى تحقيق الحلم الذي يراودهم بتحسين أحوال معيشتهم وذلك بالعمل في بلد أجنبي.

وقد اتخذنا تدابير في إيطاليا لإيجاد نظام للحقوق والواجبات يحترم كرامة الإنسان. وتستهدف هذه التدابير ملاحقة ومعاقبة الأقلية من المهاجرين التي تعيش خارج نطاق القانون، وتستهدف في الوقت ذاته ضمان مستوى معيشي أفضل للآخرين. ويمكن أن يتم ذلك جزئيا من خلال استفادتهم من الخدمات الاجتماعية، وحصولهم على الحقوق المدنية وإمكانية إعادة توحيد أسرهم.

وإذ أعود مرة أخرى إلى ما قلته في القاهرة، فإنني أقترح إدراج القضايا المتصلة بالهجرة في جدول أعمال الاجتماع المقبل لمجموعة الدول السبع في كندا، وأقترح في الوقت نفسه، كما فعلت في القاهرة، تنظيم مؤتمر عالمي يعنى بهذه القضية.

وأود أيضا أن أجدد المقترح الذي طرحته بصدد عقد مؤتمر معني بالعمل التطوعي تنظمه إيطاليا ليعقد في المستقبل القريب.

وأنا أومن بأن العمل التطوعي ينبغي أن يفهم على أنه قيمة أساسية وقوية لأي مجتمع متمدين ومجرد من الأنانية. ويجب أن يمتدح باعتباره نموذجا لولاه يتعذر التغلب على المشاق التي تواجه مجموعة سكانية تفتقر إلى نقاط مرجعية أيديولوجية. ويعتبر العمل التطوعي أيضا استجابة لأوجه النقص الموجودة في القطاع العام. وهو يضطلع بدور هام في مجالات مثل إقامة مراكز هامة لمعالجة مدمني المخدرات، والمعوقين، والأطفال

المهجورين. ولا بد لنا إذن من أن نعمل من أجل تقدير هذه المهام والاعتراف بالمكانة الجديرة بهذه الأنظمة، التي ينبغي مع ذلك ألا تكون بدائل للأنظمة العامة. لذا فإن العمل التطوعي ثروة حقيقية، وسوف يشكل إحدى القيم الأساسية لعام ٢٠٠٠.

وإنني أشعر بحزن عميق عندما أدرك أن الناس اليوم لم تعد تراودهم الأحلام المستحيلة. ولكنني سعيد لأنهم يسعون بدلا من ذلك إلى تحقيق عدالة ذات أبعاد إنسانية، ووضع نهاية للعنف، وتلبية الاحتياجات الأساسية، وهذه كلها حقوق يجب أن تكون ملموسة وطبيعية وعالمية.

وفي هذا السياق، أعطي أهمية كبرى لإعلان عام ١٩٩٥ سنة دولية للتسامح. فمن خلال سلسلة من المبادرات، كمبادرات سنة الأسرة التي تنتهي رسميا اليوم، ستحفز سنة التسامح الحكومات والبشر عامة على القيام بسلسلة من التأملات حول القيم الحقيقية التي يجب أن تقام على أساسها تنمية مجتمعنا وحياة الأفراد في المستقبل. وأول هذه القيم التضامن.

وأملي، بصفتي وزيرا لشؤون الأسرة في إيطاليا، أن يكون بالإمكان، من خلال التضامن، التغلب في المستقبل القريب على المصالح الأنانية القديمة والجديدة، وعلى الكراهية الإثنية والاجتماعية والدينية من أجل تحقيق الخير الأسمى الذي نتوق إليه جميعا، ألا وهو السلم.

إن الذي ينظر إلى الواقع دون أن يراه رؤية حقيقية، لا يستطيع أن يفهمه، فمثل هذا الشخص قد ينظر إلى الطفل أو الإنسان الذي يعاني من مشكلة أو إلى المجموعة الصغيرة من الناس التي تكون غير مألوفة له على أنهم أشياء غير كاملة لا لون لها ولا فائدة منها. أما إذا توقفنا قليلا متدبرين ووسعنا دائرة منظورنا وعدلنا زاوية رؤيتنا فسوف ندرك أن تلك الأشياء الصغيرة تكون صورة فسيفسائية جميلة. وكل قطعة منها لها الحق في أن تبقى وأن تكون جزءا من تلك الصورة الفسيفسائية المتناقضة والرائعة والمعذبة للإنسانية. وهنا، في هذا المحفل الذي تسمع فيه كل الأصوات، ينبغي أن تجمع كل عناصر الصورة لتنظر إليها في مجملها. ولا بد من أن يكون لكل فرد دوره وأن يسمعه الآخرون. فلن نكون بحاجة بعد ذلك إلى أحد ليتكلم بالنيابة عن غيره ولا إلى أحد ليستمع إلى غيره. فغدا على الأكثر، أو حتى اليوم، لا بد وأن نبدأ شكلا من أشكال الاتصال تتاح فيه لنا جميعا الفرصة لإسماع صوتنا والتعبير عن مشاعرنا والقيام بدورنا في كرامة نتمتع بها على قدم المساواة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيد وين مرا، الممثل الدائم لميانمار.

السيد مرا (ميانمار) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعلنت الجمعية العامة، باتخاذها للقرار ٨٢/٤٤ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، أن سنة ١٩٩٤، هي السنة الدولية للأسرة. وترجع أهمية هذا الإعلان إلى أن الأمم المتحدة، بإصدارها له، توجه اهتمام المجتمع الدولي، لأول مرة، إلى الاحتياجات الخاصة للأسرة وأهميتها. ويعيد القرار تأكيد أهمية الأسرة كأبسط وحدة أساسية في المجتمع. وهو أيضا ينبه المجتمع الدولي، من جديد، إلى دور الأسرة في المجتمع المعاصر والتحديات التي تواجهها كنتيجة للتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وهذه أنسب فرصة لبحث التحديات التي أحدثتها هذه التغييرات ووضع استراتيجيات ملائمة.

وقد شهدنا، منذ الإعلان، التنفيذ السلس لعملية تحضيرية حسنة التنسيق وفعالة. ويمكن القول بارتياح بأن العملية التحضيرية نجحت في الترويج لأهداف السنة وأدت إلى بلورة الاهتمامات الموضوعية المتعلقة بالأسر. وبالتالي، نجد أنفسنا اليوم مهيئين للمضي في متابعة الأنشطة.

ومن بين المبادئ الأساسية للسنة الدولية للأسرة، ضرورة الاضطلاع بأنشطة السنة على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية والدولية، مع التركيز بصفة رئيسية على المستويين المحلي والوطني. ولا يمكن للأسرة أن تستعيد دورها المحروي في كفالة رفاه المجتمع إلا بالجهود المتواصلة على هذين الصعيدين. واليوم هو أنسب الأوقات للقيام بمجموعة من الأنشطة على المستوى الوطني.

وفي اتحاد ميانمار، تم القيام بكثير من الأنشطة خلال المرحلة التحضيرية - ومن بين هذه الأنشطة تنظيم مراكز إنماء قدرات الطفل؛ وإجراء مسابقات

للأطفال وإعطاء جوائز للفائزين؛ وترتيب احتفالات للهبات النقدية المدفوعة للاحتفال باليوم الدولي للأسر واتخذت في نيسان/أبريل ١٩٩٤ ترتيبات لتنسيق احتفال الإدارات باليوم الدولي للأسر. ووجهت الدعوة للمنظمات غير الحكومية للمشاركة، طبقا لأهداف السنة الدولية للأسرة. وترجم موضوع وشعار السنة إلى اللغة الميانمارية، ونشرت الصيغتان الانكليزية والميانمارية في الصحف المحلية، وأذيعت جميع الأنشطة في تليفزيون ميانمار، ابتداء من ١٢ أيار/مايو ١٩٩٤.

وعملا بقرار الجمعية العامة ٢٣٧/٤٧، احتفل في ميانمار باليوم الدولي للأسر في ١٥ أيار/مايو ١٩٩٤ برعاية وزارة الضمان الاجتماعي والإغاثة وإعادة التوطين. وأقيم احتفال خاص في مناسبة "اليوم"، أوضح فيه وزير الضمان الاجتماعي والإغاثة وإعادة التوطين مبادئ وأهداف السنة الدولية للأسرة. وكان من بين الحاضرين مسؤولون يمثلون منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للطفولة؛ ومديرو الإدارات والمشاريع، وممثلات الاتحاد النسائي للرياضة وجمعية الصليب الأحمر في ميانمار ورابطة ميانمار لرعاية الأمومة والطفولة ورابطة كتاب وصحافيي ميانمار والرابطة الاتحادية للتضامن والتنمية وجماعة الهلال الأحمر.

وكان التركيز في الاحتفال منصبا على تلاوة رسالة واردة من الأمم المتحدة في مناسبة اليوم الدولي للأسر؛ وبيانات صادرة من رئيس رابطة رعاية الأمومة والطفولة ورئيس رابطة كتاب وصحافيي ميانمار في مناسبة السنة الدولية للأسرة؛ وتقديم جوائز للفائزين في مسابقات الأطفال للرسم التي كانت قد أقيمت في وقت سابق. وأذاع تليفزيون ميانمار في ١٥ أيار/مايو ١٩٩٤ لحنا رئيسيا تذكاريا.

والأسرة في ميانمار هي، تقليديا، وحدة اجتماعية متشابكة. وهي تتكون، عادة، من ثلاثة أجيال للأسرة، تعيش تحت سقف واحد - الأطفال والآباء والأجداد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العقيدة والثقافة والتقاليد السائدة فيما يتعلق بالبلد تستلزم بقاء الأسرة وحدة متماسكة لتنمية قدرات الأطفال وتربيتهم من خلال التنشئة السليمة.

وفي حين تعنى الأسرة بالمعالين الآخرين التابعين لها، إلا أنها مسؤولة بصفة أساسية عن أفرادها الأكثر ضعفا وهم الرضع والأطفال. ويحظى الأطفال بحب الآباء والأجداد واهتمامهم المركز. وبموجب التقاليد والثقافة، وكذلك بحكم القانون، تراعى حقوق الطفل بدقة. وطبقا لما يمليه الضمير. وكان في ميانمار دائما تشريعات لحماية الأطفال - مثل قانون مخالفات الأحداث لسنة ١٩٣٠ وقانون الأطفال لسنة ١٩٥٥.

وفي ١٦ تموز/يوليه ١٩٩١، انضمت ميانمار إلى اتفاقية حقوق الطفل. وقبلت ميانمار، كدولة طرف، التزاما رسميا بالاعتراف بمجموعة واسعة من الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية وحمايتها. وفي ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٣، سنت ميانمار تشريعا يتعلق بالأطفال وألغت القوانين العتيقة.

وأهداف التشريع الجديد كالآتي. إعمال حقوق الطفل على النحو الذي تعترف به اتفاقية الأمم المتحدة المعنية بحقوق الطفل؛ وحماية حقوق الطفل وكفالة تمتع الأطفال، على نحو تام، بحقوقهم بموجب القانون؛ والنص على حماية أفضل المصالح للطفل، مع مراعاة الموارد المالية للدولة، وكفالة جواز اضطلاع الدولة أو العاملين الاجتماعيين الطوعيين أو المنظمات غير الحكومية بكفالة الأطفال الذين يحتاجون لحماية ورعايتهم؛ والنص على المحاكمة المستقلة للأحداث المجرمين وتقويم أخلاق الأطفال الذين ارتكبوا جرائم.

وبموجب التشريع الجديد، يكون الطفل الذي يكفله أب أو وصي قاس أو شرير في حاجة إلى حماية ورعاية، ويكون تدخل الدولة لازما لحماية حقوق مثل هذا الطفل.

وأسفرت تدابير حكومة ميانمار المتعددة الأوجه، التي تستهدف ضمان تطور الدولة، عن التوسع في الخدمات الاجتماعية، وهذه نتيجة لسياسات اجتماعية ابتكارية تعالج احتياجات الأسر. وتقدم هذه الخدمات الاجتماعية، ليس فقط بواسطة الحكومة، وإنما بواسطة منظمات غير حكومية أيضا.

وقد تغيرت أدوار ووظائف الأسر بصفة رئيسية كنتيجة للتحديث الاقتصادي والتدهور الأخلاقي

والظروف المصاحبة لذلك. غير أن الطابع الأساسي للأسرة كإطار طبيعي لتزويد كل فرد فيها بالمساندة العاطفية والمالية والمادية لا يزال دون تغيير إلى حد كبير. وإن كيفية حماية هذا الطابع الأساسي من هجمة الضغوط المعاصرة هي التحدي الذي يواجهه المجتمع الدولي حاليا.

وفي البلدان النامية، حيث تكون أنظمة الضمان الاجتماعي الرسمية غير كافية - وغير قائمة، في الواقع، في بعض الأنظمة - فإن الأسرة والمجتمع المحلي يمثلان الكيانين اللذين يستطيعان تقديم الضمان الاجتماعي الفردي. ولذلك، من المهم للبلدان النامية أن تحافظ على الهياكل الأسرية القائمة وتقويها كما تعزز روح المجتمع المحلي حتى يحين الوقت الذي تتمكن فيه الدولة من إقامة نظام للضمان الاجتماعي كاف وقابل للإدامة. ويعتقد وفدي أن هذا عصر يمكن فيه للمجتمع الدولي استكمال الجهود المبذولة على الصعيد الوطني.

ومن جانبها، فإن البلدان النامية ينبغي أن تكون لها، كمكونات لسياساتها الاجتماعية، خطط وبرامج لدعم القيم التقليدية التي تعزز تماسك الأسرة. فالاحترام المتبادل والتفاهم ومراعاة مشاعر الآخرين والتسامح أمور ينبغي تغذيتها ونشرها في المدارس، وأية استراتيجية للمستقبل يجب أن تشجع على غرس هذه القيم التي صمدت للزمن.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد عبد الله (تونس).

فالسنة الدولية للأسرة مناسبة تقع في إطار عملية متواصلة، وعليه فإن الاحتفال بها ينبغي ألا يكون غاية في حد ذاته. بل ينبغي أن تشكل نقطة انطلاق هامة في عملية طويلة الأجل. ولن تكون هناك فائدة ترجى إن لم يؤد إعلان عام ١٩٩٤ بوصفه السنة الدولية للأسرة، وجميع الأنشطة التي اضطلع بها المجتمع الدولي دون كلل من المرحلة التحضيرية وحتى الوقت الحاضر، إلى استراتيجيات حسنة الإعداد لصالح الأسر. وفي وضع هذه الاستراتيجيات، ينبغي موازنة الميل إلى نبذ المفاهيم البالية، بالحفاظ على مفاهيم ونماذج الأسرة التي لا تزال تتجه إلى دعم الأسرة بوصفها الوحدة الأساسية للمجتمع. ويؤيد وفد بلادي تأييدا تاما خطط الأمين العام الرامية إلى إتمام إعداد استراتيجيات مناسبة للمتابعة لتقديمها في وقت مناسب إلى الدورة الخمسين للجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد خوان كارلوس ماتو، المدير العام للدائرة القانونية المعنية بحماية القصّر، في وزارة الشؤون الاجتماعية باسبانيا.

السيد ماتو (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إني إذ أؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به ممثل المانيا نيابة عن الاتحاد الأوروبي، أود أن أضيف بضعة تقييمات وآراء عامة تستحق، من وجهة النظر الاسبانية، أن نطرحها أثناء هذه المناقشة الجارية، والتي يجب أن تجري، في الجمعية العامة.

إن الاحتفال بالسنة الدولية للأسرة مفخرة للأمم المتحدة، خصوصا إذا قيمنا الأثر الذي تركته السنة على المجتمع الدولي، وبخاصة على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية. وقد قدم منسق السنة الدولية للأسرة، السيد سوكالسكي، مساهمة حاسمة أثناء العملية التحضيرية. وينبغي التنويه بصورة خاصة أيضا بالعمل الهام الذي اضطلعت به اللجان المتعددة التابعة للمنظمات غير الحكومية المعنية بالأسرة، ولا سيما العمل الذي اضطلعت به لجنة فيينا للإعداد للمحفل العالمي للمنظمات غير الحكومية المعقود في فاليتا، وغيره من الأنشطة ذات الأهمية الخاصة.

والاستنتاجات التي خلص إليها الاجتماع التحضيري الإقليمي للسنة الدولية للأسرة لبلدان أوروبا وأمريكا الشمالية، مازالت تشكل، بالإضافة إلى القرار ٢٣٧/٤٧ الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين، نقاطا مرجعية في السعي إلى إيجاد أرضية مشتركة بين مختلف النهج في موضوع الأسرة ودورها في المجتمع في نهاية القرن، والسياسات العامة المتصلة بذلك، والدور الذي ينبغي أن تضطلع به المنظمات غير الحكومية.

إن الأسرة لا تزال - ونحن نقترب من عام ٢٠٠٠ - تعد الوحدة الأساسية للمجتمع، نظرا للوظائف الأساسية التي تضطلع بها في صلب التضامن فيما بين

الأجيال ولما توفره من الدعم العاطفي والاقتصادي والمادي الذي يحتاجه أفرادها لنموهم وتطورهم السليم.

والأسرة لا يمكن أن يقال عنها بداهة بأنها "انتهت" ككيان محدد على نحو ما، كما أنه لا يبدو أن وظائفها قد حسمت بشكل نهائي قاطع. بل على العكس من ذلك، ينظر إلى الأسرة بوصفها حقيقة دينامية متعددة الوجوه تتطور باستمرار، حقيقة تُحدث تغيرات ولكنها تتأثر بدورها بهذه التغيرات. أنها إطار اجتماعي ولا يمكن النظر إلى وظائفها ودورها كما لو كانت مجرد وحدات خاصة، بل هي وحدات عامة في تفاعل دائم مع الظواهر الديمغرافية والثقافية والسياسية والقانونية والاقتصادية.

إن الاعتراف الواضح بأهمية الوظائف الاجتماعية والاقتصادية للأسرة يجعلنا ندرك على نحو متزايد الآثار التي تحدثها التغيرات في الهيكل الاجتماعي وفي النشاط الاقتصادي، في طبيعة ما نسميه اليوم بالأسرة، وكيف أنها في بعض الأحيان تبدل العلاقات والأواصر التي تربط بين أفرادها، بل تقلل حتى من قدرة الأسرة على الوفاء بالحاجات الأساسية. وهذه التغيرات فتحت عيوننا على وجود أنواع عديدة مختلفة من الوحدات الأسرية. ولهذا السبب فإننا في سياساتنا المتصلة بالأسرة، ينبغي أن نحاول تجنب الترويج الصريح أو الضمني لصورة مثالية واحدة للأسرة، وأن نتاحشى إقامة هذه السياسات، حصرا، على أنماط ونماذج جامدة للأسرة، لا تعبر عن الحقائق القائمة كلها.

واستنادا إلى معطيات علم الاجتماع، يمكننا الخلوص إلى أن الأسرة مؤسسة تضطلع في نهاية هذا القرن بدور مركزي في المجتمع الاسباني المتجدد. فالحياة الأسرية نالت علامات عالية في الاستقصاءات التي أجريت عن أسباب الشعور بالرضا عن الحال. ومما يثير أشد الانتباه أن نتائج هذه المؤشرات قائمة بذاتها وغير معتمدة على المتغيرات الاجتماعية الأخرى كالتعليم الرسمي، والدخل، والطبقة الاجتماعية.

ومما لا شك فيه أن الأسرة هي البيئة التربوية الأولى التي تجري فيها عملية نشطة ومطولة تحقق الانخراط الاجتماعي، والتعلم، وتوارث الثقافة. وفي داخل الأسرة يمكن للمرء أن يبدأ في التشجيع على كفالة المساواة الحقة بين الفتيات والفتيان في فرص الوصول إلى الثقافة والمعرفة والقيم الديمقراطية.

ويجب على المجتمع والدولة توفير البيئة والموارد الضرورية للأسر من أجل ممارسة هذه المسؤولية الأساسية، مع قيامهما هما بمسؤولياتهما وذلك بكفالة التعليم العام ذي الجودة العالية الذي يكون في متناول الجميع، وبالتالي النهوض بتكافؤ الفرص. كما ينطوي هذا على اتباع سياسات تعليمية تستهدف تحقيق المشاركة الفعالة للأسر والأطفال والمراهقين في المجتمع التعليمي.

ولا بد من اتخاذ تدابير مماثلة أيضا لحماية الأمهات والنهوض بهن، وذلك في مجالات قوانين العمل والسياسة الصحية لجعل الخدمات الصحية المتصلة بالأم والطفل، وبتنظيم الأسرة، والكشف المبكر عن حالات الإعاقة ومعالجتها، متاحة للجميع وفي متناولهم.

فالمساواة بين الرجل والمرأة في عملية اتخاذ القرار والتقاسم المتكافئ للمهام والمسؤوليات الأسرية في المنزل، بالإضافة إلى تحقيق الديمقراطية والمساواة بصورة فعالة في القطاع العام، أمور ترتبط ارتباطا وثيقا بعملية تشجيع الفردية والاستقلال الذاتي للمرأة. إن القوة الدافعة للتغيير فيما يتعلق بدور المرأة في مجتمعاتنا تتمثل في دخول المرأة في أماكن العمل. ويشكل هذا عنصرا أساسيا في تطوير المجتمع، كما اتضح في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

ولذا، فإن مواجهة التحديات الجديدة للأسرة العصرية تتطلب النهوض بجميع أفرادها، من خلال السياسات العامة التي تيسر، في جملة أمور، قيام توازن بين حياة الأسرة وحياة العمل.

إن الاعتراف بالاحتياجات الفردية واحتياجات الأسرة كمجموعة في تنظيم الحياة الأسرية اليومية سوف يضمن قيام الأسر بأداء وظائفها. فهو الأساس لدعم ميثاق اجتماعي جديد في القطاع الخاص، ميثاق بين الرجل والمرأة، بين الأطفال والبالغين، بين المتقدمين في السن وبقية أفراد الأسرة - ميثاق عائلي.

إن السنة الدولية للأسرة كانت منطلقا لإجراء مناقشة واسعة النطاق في المجتمع الاسباني وفي المؤسسات الاسبانية حول الدور الجديد للأسرة في هذا العصر من حيث العوامل الديمغرافية، والعلاقات بين الفرد والأسرة والمجتمع، والتشريعات التي تؤثر في الأسر.

إن البرلمان الاسباني لم يتعين عليه قط أن يقوم بعمل مكثف هام بالقدر الذي قام به هذه السنة بصدد السياسات التي تمس الأسر، ودور الحكومة في هذا المجال. فلقد أنشئ فريق عامل برلماني معني بسياسة الأسرة استمع الى شهادات الخبراء، والمنظمات غير الحكومية، والرؤساء السياسيين للوزارات الأوثق صلة بسياسات الأسرة. وستظهر نتائج هذا العمل في طلبات سيتقدم بها الكونغرس الى الحكومة.

وطلب مجلس الشيوخ من الحكومة انشاء فريق عامل مشترك بين الوزارات لإعداد مشروع تقرير عن حالة الأسر التي يرأسها واحد فقط من الوالدين في اسبانيا، ولتقديم اقتراحات لتحسين أوضاع الحالات الاجتماعية الأشد عسر. علاوة على ذلك، تقوم الحكومة بتنفيذ سلسلة من التدابير التي تندرج ضمن سياسة الأسرة، وقد أشرت الى بعضها من قبل. وقد أحرز بالمثل تقدم في هذا الصدد في بعض ادارات المناطق المستقلة ذاتيا والإدارات المحلية.

علاوة على ذلك، انشئت في معرض الاحتفال بالسنة الدولية للأسرة، لجنة وطنية يشارك فيها خبراء، ومنظمات غير حكومية، وممثلون عن الإدارة المركزية، والمجتمعات المستقلة ذاتيا والإدارات المحلية.

أما فيما يتعلق بالالتزامات المضمونية في ضوء المقاصد والمبادئ التي اقترحتها الأمم المتحدة للسنة الدولية للأسرة، فقد وضعنا مشروعا لخطة عمل تتضمن مساهمات أعضاء اللجنة الوطنية. وتحدد هذه الخطة أهداف الحملات التي استحدثت في اسبانيا لتعزيز الاتصالات، والتوعية، وتبادل المعلومات خلال السنة الدولية للأسرة.

لقد خلفت السنة الدولية بالفعل تراثا لأسرنا، ومجتمعاتنا، وإداراتنا العامة، ومنظماتنا غير الحكومية. وكانت فرصة سانحة للمنظمات غير الحكومية كي تظهر للعيان بصورة أوضح في مجتمعاتنا، وللسلطات الحكومية كي توجه اهتماما أنشط لاحتياجات وتوقعات الأسر.

إن الأنشطة المتصلة بالسنة الدولية للأسرة ينبغي أن تنعكس على الوجه المناسب في أنشطة الأمم المتحدة، تمشيا مع الدور الهام الذي تضطلع به الأسر في مجتمعاتنا. وعلى أية حال، فإن أحد خطوط الاستراتيجية في المستقبل سيكون ادراج منظور الأسر في أنشطة هيئات ووكالات منظومة الأمم المتحدة. وهذا النهج يقضي بأن يؤخذ بعين الاعتبار النماء الشخصي والاجتماعي لجميع أعضاء الأسرة.

إننا نؤيد تأييدا شديدا القرار الصادر عن اجتماع الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات والقاضي بأن يكون شعار الاحتفال في عام ١٩٩٥ باليوم الدولي للأسرة هو: "التسامح يبدأ في الأسرة".

أخيرا، ولدى تخطيطنا للأنشطة التكميلية، احتفالا بالسنة الدولية، ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار التقارير التي ستقدم في اجتماع مراكز الاتصال للسنة الدولية للأسرة في براتيسلافا في بداية العام المقبل، والبيانات التي أدلى بها حول الأسرة في المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، والنتائج التي قد يسفر عنها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

إن نتائج هذه الاجتماعات الدولية ستكون بالغة الأهمية في إبراز أهمية الأسرة في نهاية هذا العقد، ونحن نتطلع الى المستقبل. ولا يقل عن ذلك أهمية تصميمنا على احراز تقدم على الأصعدة الإقليمية والوطنية والمحلية في تحسين مركز الأسرة وتعزيز نوعية حياتها في مجتمعاتنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كندا، السيدة نانسي كيلغور كار، المنسقة الاتحادية للسنة الدولية للأسرة.

السيدة كيلغور كار (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): من دواعي فخر كندا أن تعلن عن اضطلاعها بدور ناشط في الاحتفال بالسنة الدولية للأسرة. إن السنوات الدولية في بلدنا كثيرا ما كانت معالم بارزة

في إرساء السياسة العامة والعمل الاجتماعي. إلا أنها لكي تحدث هذا التأثير، لا بد أن تكون أمرا يعنى به المجتمع الكندي ككل بحكوماته، ومؤسساته ومجتمعاته المحلية. فبهذا وحده يمكن ايجاد الجهد العريض القاعدة اللازم لتركيز الأبصار على القضايا التي تنطوي عليها السنة الدولية والتقدم الذي يمكننا أن نحرزه كشعب.

وقد كان هذا النهج الجامع هو السياسة التي اتبعتها حكومة كندا إزاء السنة الدولية للأسرة. إن كندا بلد شاسع ومتنوع. فعلى الصعيد الحكومي، نحن اتحاد يضم مقاطعات وأقاليم وبلديات، ولكل منها برامج وخدمات وسياسات تمس الأسر. فكندا انما تتألف في الواقع من ملايين من الأسر المختلفة. وكل هذه العوامل أبرزت قيمة الحرص على تعبئة التأييد الواسع النطاق للسنة الدولية للأسرة.

ومنذ أن اتخذت الجمعية العامة قرارها الداعي الى تسمية عام ١٩٩٤ السنة الدولية للأسرة، راحت كندا تتخذ اجراءات في هذا السبيل على عدة جبهات. وقد اتخذ التزامنا الدولي أشكالا متعددة مثل القرار القاضي بتمويل وظيفة موظف واحد يعمل في أمانة السنة الدولية للأسرة في فيينا لفترة ثلاث سنوات.

إن حكومة كندا تعترف بأهمية الأسر وهي ملتزمة بتوفير برامج شتى لدعم وتعزيز رفاه الأسر. والوجود الاتحادي في السنة الدولية للأسرة يتمثل في الأمانة الاتحادية للسنة الدولية للأسرة. وتعمل هذه الأمانة على تنسيق وتعزيز الأنشطة والمبادرات المتعلقة بالسنة الدولية للأسرة عبر الوزارات والوكالات الاتحادية - ومن ذلك على سبيل المثال التوعية العامة، والبحوث، والعمل بالاشتراك مع المستويات الأخرى في الأجهزة الحكومية والمنظمات غير الحكومية - كل ذلك من أجل تحسين الأسر. وكان من العناصر الرئيسية في استراتيجية الأمانة الاشتراك في المؤتمرات الكبرى المتعلقة بالأسرة، مثل المؤتمر الذي عقد في فيكتوريا ببريتيش كولومبيا عن اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل.

فتحت شعار "أطفال أقوى وأسر أقوى"، اجتمع ٨٠٠ مندوب دولي من جميع قطاعات المجتمع لبحث قضايا ناشئة عن الاتفاقية. وقد نظروا في احتياجات الأطفال في حالات الطوارئ، واحتياجات الصحة الأساسية والرعاية الاجتماعية، والأطفال والشباب المعوقين، وجملة من المسائل الأخرى.

وبالاضافة الى عمل الحكومة الاتحادية، أقدمت المقاطعات والأقاليم منفردة على تشكيل مجموعات، أو تعيين موظفين لتعزيز انشطة السنة الدولية للأسرة.

وكانت المنظمة غير الحكومية الرئيسية هي اللجنة الكندية للسنة الدولية للأسرة. وقد وفرت الحكومة الاتحادية الأموال اللازمة لإنشاء هذه المنظمة المستقلة غير الحكومية في عام ١٩٩٢، وهي منظمة لها مجلس إدارة مؤلف من ٣٢ من الشخصيات الكندية البارزة. ولا تزال المنظمة منذ انشائها، ناشطة في إقامة شراكات مع منظمات غير حكومية أخرى، ومع دور الأعمال والمنظمات العمالية والمجتمعية.

وبوسعي أن أورد أمثلة عديدة على عمل اللجنة، وبخاصة عن طريق شراكتها القائمة مع منظمات غير حكومية أخرى تتعلق بالأسرة. ولقد وضعت هذه اللجنة "برنامج مواجهة تحدي الجمع بين متطلبات العمل ومتطلبات الأسرة" بغية زيادة وعي أرباب العمل بمقتضيات التوازن بين مسؤوليات العمل ومسؤوليات الأسرة. وقد كلفت خبراء بإعداد دراسة استقصائية للرأي العام حول الأسر والحياة الأسرية. واستحدثت دليلا تعليميا ودراسيا عن الأسر الكندية وزع على نظار جميع المدارس الابتدائية الكندية. ومما يعادل ذلك أهمية أنها شجعت مناسبات لا تحصى على صعيد المجتمعات المحلية. ونستطيع القول واثقين بأن المنظمات الكندية غير الحكومية اضطلعت بدور ناشط في تعزيز السنة الدولية للأسرة.

وقد قامت اللجنة الكندية للسنة الدولية للأسرة في الأسبوع الماضي، بالتعاون مع أمانة الأمم المتحدة للسنة الدولية للأسرة، وبالاشتراك مع ثلاث منظمات كندية غير حكومية، باستضافة المؤتمر الختامي للسنة الدولية الذي كان عنوانه: "الأسر في العصر الحاضر: جسر الى المستقبل". وقد سلط رئيس وزراء كندا، الرايت أونرابل جان كريتيان، في الخطاب الافتتاحي الذي أدلى به أمام هذا المؤتمر الذي عقد في مونتريال، الضوء على أهمية الأسر القوية للمجتمع، وعلى واجب الحكومات في دعمها. وقد طرح المؤتمر العديد من المسائل التي يجب أن نواجهها لوقت طويل بعد أن

تختتم السنة. ومن نتائج مؤتمر مونتريال بيان المنظمات الحكومية عن متابعة العمل الهام الذي أنجز خلال السنة. وهذه الوثيقة غير الحكومية قد عرضت هنا اليوم.

وبعض المسائل التي نوقشت في مونتريال تشكل أيضا جزءا من جدول أعمال المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية. وكندا تؤيد التوصيات التقدمية التي أسفر عنها المؤتمر، وتؤيد برنامج العمل الذي اتفق عليه في القاهرة. ونحن نعتقد، بشكل خاص، أن تحسين ظروف المرأة وتمكينها من الاختيار سيساعدان على بناء أسر أفضل ومجتمعات أفضل وعالم أفضل.

وبنفس الطريقة، نتطلع الى مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، المقرر عقدهما في عام ١٩٩٥. وتعتقد كندا أن المؤتمرين سيستفيدان كليهما من الاهتمام الذي نوليه في هذه السنة لاحتياجات الأسر وجميع أعضائها.

ومن أقوى الآثار الملموسة لأي سنة دولية، تأثيرها على السياسة العامة. وفي الشهور الأخيرة، اتخذت حكومة كندا سلسلة من الخطوات لفائدة الأسر. ففي يوم ٢٦ تموز/يوليه، أعلنت وزيرة الصحة، الأونرابل ديان مارلو، البرنامج الكندي لتغذية الأمهات، وهذا البرنامج سيقدم الدعم للجهود المجتمعية الشاملة لتوفير المواد الغذائية التكميلية، والمشورة بشأن التغذية وأساليب الحياة، للحوامل المعرضات لخطر إنجاب أطفال ناقصي الوزن. وسيساعد هذا البرنامج على إعطاء أعضاء الأسرة الأضأل حجما والأكثر ضعفا أصح بداية ممكنة في الحياة.

في يوم ٥ تشرين الأول/أكتوبر، طرحت الحكومة الاتحادية ورقة مناقشة طلب فيها من الشعب الكندي أن يساعد في تحديد أولويات عصرية للضمان الاجتماعي. فما برح الكنديون لأكثر من ٥٠ عاما يطورون شبكة ضخمة من البرامج الاجتماعية، إلا أنه لا يزال هناك أفراد كثيرون جدا لا يجدون المساعدة التي يحتاجون إليها للتكيف مع أوضاع الاقتصاد المتغير. ومن نتائج ذلك الزيادة في انتشار الفقر بين الأطفال وارتفاع عدد الأسر التي تعيش على هامش اقتصادنا ومجتمعنا. وترى حكومة كندا أنه لا بد لأي حكومة ملتزمة بتدعيم الأسر أن تعمل على علاج هذه المسائل. وهي ملتزمة بالقيام بهذا.

إن أثر السنة الدولية للأسرة سيحس به في سنوات مقبلة عديدة من خلال هذه القضايا والقرارات سواء في القطاع الخاص أو القطاع العام. لقد أعلن الكنديون عن تقديرهم لأهمية الأسر. وهم يتوقعون من جميع أجزاء المجتمع أن تعمل معا لتدعيم الأسر. وكندا تواجه ذلك التحدي بفخر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة الأونرابل إيزابيل ليدز الممثلة المناوبة للولايات المتحدة لدى الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العام للأمم المتحدة.

السيدة ليدز (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الولايات المتحدة تؤيد بشدة حماية وتعزيز الأسرة باعتبارها وحدة اجتماعية واقتصادية أساسية. وأود أن أدلي ببيان مختصر لأصف تركيز بعض البرامج في الولايات المتحدة على السنة الدولية للأسرة.

إن الأسرة توفر البيئة التي يولد فيها الجيل المقبل ويؤوي ويغذي ويعلم. إن الأمهات والآباء يجب أن يغذوا الطفل بالطعام وبالحب، ويحموا الطفل من الأذى، ويكفلوا العناية اللازمة للطفل إذا مرض، ويوفروا للطفل التعليم المبكر. ولذلك فإن الاهتمام لا ينصب على الأطفال وحدهم وإنما على قدرة الآباء على توفير الرعاية والتحفيز الكافيين لأطفالهم.

في الولايات المتحدة، عينت إدارة الأطفال والأسر، التابعة لوزارة الخدمات الصحية والبشرية بالولايات المتحدة، لتكون منسقة لجهود الحكومة الاتحادية في السنة الدولية للأسرة. إن النهوض بالرفاه الاقتصادي والاجتماعي للأسر والأطفال والمجتمعات المحلية هو جوهر مهمة هذه الإدارة.

وتعمل الإدارة، باضطلاعها بدور الرائد الاتحادي، على تمكين الأسر والأفراد من زيادة استقلالهم الاقتصادي. وهي تعمل أيضا على تهيئة المجتمعات

المحلية الداعمة التي يكون لها أثر إيجابي على نوعية حياة الناس ونمائهم.

وتنجز الإدارة مهمتها بالمشاركة مع كثيرين آخرين مثل العاملين الميدانيين، والمجتمعات المحلية والولايات ومجتمعات السكان الأمريكيين الأصليين، وكل هؤلاء يضمون صفوفهم في ظل رؤية واحدة هي مساعدة الآخرين.

وتتضمن البرامج والخدمـــات التي تؤديها الإدارة ما يلي: مساعدة الأسر التي تعول أطفالا، وهو أكبر برنامج للمساعدة النقدية في البلاد؛ وبرنامج البداية المبكرة (هيد ستارت) وهو برنامج شامل للاهتمام بنمو الأطفال قبل سن الالتحاق بالمدرسة؛ وبرنامج الحفاظ على الأسرة ودعم الأسرة لمساعدة الأسر في حالات الأزمات؛ وبرنامج إتاحة فرص العمل والتدريب على المهارات الأساسية، وهو برنامج لعموم البلاد للتعليم والتدريب على العمل لمتلقي إعانات الرعاية الاجتماعية، وذلك جنبا الى جنب مع ٦٠ مجموعة أخرى توفر الخدمات للأفراد والأسر المحتاجة.

وقد اتخذت إدارات ووكالات أخرى في الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات تدابير محددة للنهوض بالسنة، بما في ذلك شبكة خدمات الإرشاد التابعة لوزارة الزراعة الاتحادية التي وضعت خطة عمل للسنة الدولية، مدتها ثلاث سنوات، ومكتبة الكونغرس، ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، وفرق السلام.

لقد نظمت شبكة خدمات الإرشاد قوة عمل وطنية مكونة من مهنيين عاملين في الإرشاد الزراعي وممثلين عن القطاع الخاص. واعتمدت القوة ثلاثة أهداف واردة في منشور الأمم المتحدة الصادر عن السنة الدولية للأسرة لتكون موضوعات محورية يتم التركيز عليها في برنامج عملها. وهذه الأهداف هي: أولا، تعزيز قدرة الأسرة على تلبية احتياجاتها بنفسها؛ ثانيا، تفهم كيفية تأثر الأسر بالتغيرات التي تطرأ على الخدمات الاجتماعية المقدمة من جهات عامة؛ وثالثا، الاعتراف بأن بعض علل المجتمع قد تؤثر تأثيرا سلبيا على العلاقات الأسرية، والاعتراف بأن تدخل الحكومة عن طريق السياسة الاجتماعية قد يكون لازما لتعديل السلوك السلبي وإحباط الممارسات المناهضة للمجتمع أو الضارة في الأسرة.

وقد قدمت البرامج التثقيفية التابعة لشبكة خدمات الإرشاد على الصعيد الوطني وعلى مستوى الولايات والمستوى المحلي، بمناسبة السنة الدولية للأسرة بمبادرة ترمي الى زيادة التركيز على الأسرة، وفي مناسبات تكفل الاهتمام المتواصل برعاية الأسرة.

وكانت أهمية نظام الأسرة في جميع المجتمعات محل اعتراف أيضا من جانب وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، التي اعتمدت أسلوبا لزيادة التركيز على دور الأسرة في التنمية. وهذا النهج في التنمية يقوم على فرضية أن التنمية الناجحة يجب أن تضع الناس في المقام الأول بتفكيرها واستجابتها لحقائق وديناميات الحياة اليومية، المحسوسة بصورة أقوى على مستوى الأسرة والمنزل.

من الناحية التقليدية، درج خبراء التنمية في قياسهم لأثر برامجهم على استخدام الإحصائيات المتعلقة بالناتج القومي الإجمالي أو أعداد المستفيدين المستهدفين. وهذا التركيز على الإحصائيات الكلية أو التدخلات الفردية من شأنه تجاهل نظام الأسرة، ودورها في المجتمع وأثرها على الأفراد. ولأن هناك نظما أسرية مختلفة عديدة في شتى أنحاء العالم، بل حتى في داخل البلد الواحد، يصبح من المهم القيام بتصميم وتنفيذ البرامج استنادا الى تحليل لكيفية تأثير العلاقات داخل الأسرة الواحدة وتأثير الأدوار المرسومة لكل من الجنسين على تخصيص الموارد للأفراد.

إن التركيز على الأسر يبرز أيضا حقيقة مفادها أن معظم الناس يتصرفون كأعضاء في نظم أسرية، وليس كأفراد منفصلين. إن استراتيجيات التحسين للعديد من الأسر المعيشية تعتمد على زيادة الاستخدام المنتج لموارد الأسرة الى أقصى حد ممكن، وفي كثير من الأحيان عبر أجيال.

من خلال الأسر يحصل معظم الأفراد على الغذاء والمأوى والتعليم والموارد المخصصة لهم. وداخل الأسرة تتخذ قرارات عديدة تشمل في كثير من الأحيان قرارات صعبة، منها: تحصين أو عدم تحصين الطفل ضد الأمراض وتحديد أمد انتظام طفل في المدارس، أو ما إذا كان الأنسب توجيه استثمار الأسرة الى عمل تجاري أو إنفاقه على الصحة أو التعليم. إن الصحة، والإسكان، والدخل، والتعليم، وسائر العوامل الاجتماعية

والاقتصادية الأخرى كلها أمور مترابطة وهي تلتقي داخل نظام الأسرة.

إننا نعتقد أن انصباب الاهتمام على الأسرة يتيح لنا رؤية احتياجات الناس المتداخلة بحيث يتسنى للمساعدة، سواء قدمت في المنزل أو خارج المنزل، أن تستجيب لاحتياجاتهم وأولوياتهم، بدلا من أن تعكس أساسا "الحلول" التي يقترحها المتخصصون في التنمية. وهذا يعني الاعتماد على مواطن قوة الأسر وإمكاناتها واحترام استراتيجياتها للتحسين الذاتي وحقوق جميع أعضاء الأسرة.

فضلا عن ذلك، فإن التركيز على الديناميات داخل الأسرة الواحدة وتأثيرها على حياة أفراد الأسرة أمر جوهري للتنمية المستدامة. فالتنمية تقوم على تفهم كيفية تخصيص الموارد بين أفراد الأسر المعيشية ومن الذي يتحكم في مواردها ويتخذ قراراتها والسبب في ذلك.

وفي الوقت الحاضر، تواجه أسر كثيرة ضغوط الحياة نتيجة الفقر أو الكوارث أو الحرب أو الأوبئة. ومع أن الأسرة تتسم بالمرونة وعادة ما تستنبط استراتيجيات للتكيف لمواجهة الشدائد، هناك أسر كثيرة هدتها الشدائد لدرجة أنها لم تعد قادرة على التكيف. وما الملايين من الأطفال الذين أصبحوا يتامى بسبب مرض نقص المناعة المكتسب، أو الذين اضطروا للعمل بدلا من الدراسة، أو الذين يعيشون ويعملون في الشوارع إلا شواهد على الضغوط التي تواجهها نظم الأسرة.

إن المبادرات على جميع الصعد، الوطنية والدولية، الحكومية وغير الحكومية، ينبغي أن تمكن الأسر من الوصول الى خيارات أوسع وأفضل لمستقبلها. وأعضاء الأسرة باعتبارهم المستهلكين لمختلف الخدمات، مثل خدمات تنظيم الأسرة، والتعليم، والمياه، والمرافق الصحية، والإسكان، والخدمات المصرفية، يتخذون قرارات صعبة يوميا فيما يتعلق بطريقة حياتهم وحياة أسرهم.

إن السياسات الحكومية في مختلف القطاعات ينبغي أن توفر البيئة التي تتيح للأسر، أيا كانت هياكلها لا أن تعيش فحسب بل أيضا أن تزدهر. وإن الدراية والخبرة المتوفرتين لدى المنظمات غير الحكومية هما مصدر عظيم القيمة. إن هذه المنظمات، التي تعمل في الكثير من الأحيان في المجتمعات المحلية، تفهم، بداهة، كون احتياجات الأفراد احتياجات تتأثر بموارد الأسرة وقراراتها وديناميا تها. وإن الديناميات داخل الأسرة المعيشية الواحدة - أي ما يجري داخل الأسرة - تؤثر ليس فقط على تحديد من المستفيد بل أيضا على مدى تحقيق الإمكانيات الكامنة في الأسرة.

إذ أن الوحدة الأسرية، أيا كان شكلها حاليا، تظل هي العنصر الأساسي في تشكيل حياتنا فيما بعد، إن جميع الأطفال يحتاجون إلى الحب والدعم اللذين لا يقدمهما إلا أبوان محبان وبالغون محبون. وعلى حد قول السيدة الأولى هيلاري رودهام كلينتون، مؤخرا، في كلمة لها في الاحتفال بتخريج دفعة جديدة من الجامعة:

> "إن القيم الأسرية وحدها لا يمكن أن تطعم طفلا جائعا، كما أن الأمن المادي لا يمكن أن يوفر التوجيه الأخلاقي. إننا نحتاج الى الاثنين معا. نحتاج الى الاثنين في أسرنا. ونحتاج الى الاثنين في مجتمعاتنا".

هناك مناسبتان هامتان للأمم المتحدة في السنة المقبلة هما: مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. هاتان المناسبتان اللتان ستحدثان لحسن الطالع في سنة الاحتفال بالعيد الخمسيني للأمم المتحدة، ستتيحان الفرصة لتركيز أنظار العالم كله على الأسرة، ونأمل أن يتم، في الوثائق الرسمية التي يجري العمل على صياغتها حاليا لهاتين المناسبتين، الاعتراف بالدور المهم للأسرة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لجميع الناس.

وفي الوقت الراهن، وقبل اختتام السنة الدولية للأسرة، دعونا جميعا نصرف وقتا في اشعار أسرنا بمدى اعتزازنا بها وفي تذكر احتياجات الأسر في كل مكان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): والآن أعطي الكلمة لسعادة السيدة خوسيفينا بيلباو وزيرة الخدمات الوطنية للمرأة في شيلي.

السيدة بيلباو (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يشرفني أن أمثل شيلي أمام الجمعية العامة، ذلك أن الرئيس إدواردو فري رأى أن يكلف وزارة الخدمات الوطنية للمرأة بمهمة تنسيق وتنفيذ جميع الأنشطة الخاصة بالمرأة والأسرة، باعتبارها مفتاحا للتنمية الشاملة في بلدنا. وبعد أن ترأست اللجنة الوطنية للأسرة التي كان قد أنشأها الرئيس السابق باتريزو ايلوين للقيام بدراسة متعمقة عن الأسرة في شيلي ولوضع تقييم مستفيض عن الموضوع، عينني الرئيس فري وزيرة لهذه الوزارة. لذلك يمكنني أن أقول من وجهة نظر حكومتي إن إعلان الأمم المتحدة السنة الدولية للأسرة لم يأت في حينه فحسب بل كان متسما ببعد النظر بالنسبة لبلدي وبالنسبة للمجتمع الدولي بأسره في آن معا.

ونحن نعتقد أن اجتماع عام ١٩٨٩ قد سجل خطوة محسوسة في سبيل النهوض بكرامة الإنسان، وأنه كان بعيد النظر لأن العالم قد تغير بسرعة منذ عام ١٩٨٩. وفي غضون خمس سنوات لا غير ظهر نظام دولي جديد. ومع أن شكل هذا النظام ليس واضحا تماما بعد فإننا نعلم أنه يجلب معه خطى الى الأمام في سبيل الحرية والتعاون؛ وإن رايتا الديمقراطية وحقوق الإنسان سترفرفان خفاقتين، وستنهض العولمة الى مستويات لا يمكن تصورها؛ وستتسع الأسواق، وسيكفل الأمن الدولي على نحو أوطد.

ولكن في هذا النظام الدولي الجديد سيزداد بصورة قاسية عدم التكافؤ القائم في الفرص على الصعيد العالمي. فمع اتحاد مجتمعات أكثر حرية وأكثر تقدما من الناحية التكنولوجية، وأكثر مسؤولية من الناحية البيئية وأكثر تعددية من الناحية الثقافية، تستمر تناقضات صارخة لا يمكن أن يقبلها ضمير البشرية. إن الفقر، وعدم تلبية الاحتياجات الأساسية للأفراد، والبطالة، والتعصب، مشاكل لا تزال تمس جميع البلدان، بيد أنها بلغت مرحلة مأساوية في البلدان النامية وخاصة في أقل هذه البلدان نموا.

وفي هذا السياق، تبرز الأسرة مرة أخرى باعتبارها الوحدة الأساسية للمجتمع - فهي وإن طغت عليها الصعاب تظل مصدرا للتغير المجدي. وهي تبرز باعتبارها الهيكل الطبيعي للنهوض بطاقات وقدرات جميع أفرادها، وهي في الوقت ذاته المؤسسة التي لا عوض عنها لتحقيق غايات سياسة التنمية الاجتماعية.

إن شيلي رحبت بنداء الأمم المتحدة للاحتفال بالسنة الدولية للأسرة، وهي تود أن تعرب أمام الجمعية عن فخرها بأنها قد فعلت ذلك عن اقتناع والتزام. حيث أننا قد حققنا أول هدف من الأهداف التي وضعناها لأنفسنا، ألا وهو وضع الأسرة في جدول أعمال مجتمعنا المدني. ونحن الآن كمجتمع نهتم اهتماما أكبر بالأسرة، لأننا نفهمها بشكل أفضل. وقد بينت الدراسات التي أجريت، كجزء من الاحتفال بالسنة، أن أماني الأسرة تحتل أولوية عالية لدى الغالبية في بلدنا، وأن هناك أشكالا عديدة من الأسر تواجه أشكالا عديدة من المشاكل.

فها هو موضوع كان يعد، تقليديا، موضوعا شخصيا أصبح الآن شاغلا عاما فنحن اليوم نعيد تحديد سياساتنا الاجتماعية على أساس التكامل والتشارك بين القطاعات المختلفة وهذا ما يبرز عندما نكف عن النظر الى التخطيط على أنه جزء من مثل أعلى مجرد ونتحول الى اعتباره جزءا من حوار مرن مع صميم الواقع.

إن الأسرة ذات أهمية عظمى في شيلي، وذلك بسبب هويتنا الثقافية وذاكرتنا التاريخية وتقاليدنا. لذلك نعلم جميعا أن الحفاظ على الأسرة يعني المسؤولية عن تنميتها وعن التغييرات التي تطرأ عليها وعن المشاكل والصعوبات التي تواجهها وعن طاقاتها الإبداعية الشاسعة باعتبارها وديعا للقيم التي تؤلف بيننا كأمة.

نعلم أن سياسات التكيف الهيكلي للاقتصاد الكلي في بلدان عديدة قد أدت الى تفاقم البطالة وسائر مظاهر الفقر والعنف. كما نعلم أن وطأة ذلك على المرأة شديدة بصفة خاصة، نظرا لمركزها في قوة العمل وفي الأسرة. فتخفيض الخدمات الاجتماعية أو إزالتها قد أثر على وصول المرأة الى فرص العمالة وأدى الى نقل عبء تقديم هذه الخدمات الى الأسر - وداخل تلك الأسر الى المرأة. وهذا ناشئ عن حالة هيكلية نجد فيها أن القيمة المعطاة لأنشطة الرجل غير القيمة المعطاة لأنشطة المرأة. وفي هذا الصدد أعتقد أن التغييرات الأساسية في الأسرة في العقود

الأخيرة تتصل اتصالا مباشرا بالتغييرات في مركز المرأة في عدة مجتمعـــات؛ ولا بد لنا أن نعترف بهذه الصلة لدى وضع أي سياســـة ديمقراطيـة حديثة.

إن شيلي قد نجحت في الانتقال الى الديمقراطية؛ ومعدل نمونا الاقتصادي بلغ زهاء ٦ في المائة على مدى العقد الماضي. لكن التحديث في بلدنا متفاوت في أثره فالفقر ما زال قائما.

إن حكومة الرئيس إدواردو فري حددت أولويتها بوضوح: إننا نطمح إلى القضاء على الفقر المدقع بحلول نهاية هذا القرن. وتحقيقا لهذا الغرض نحتاج إلى درجة أكبر من الديمقراطية، وإلى تحسين النمو الاقتصادي وإلى سياسات اجتماعية توفر تكافؤ الفرص لأكثر الناس تأثرا بالتهميش. وهنا تبرز الأسرة باعتبارها الوحدة الأولى والأساسية للتطوير السليم للمجتمع.

إن الأسـرة تكمـن في صلب أهدافنا الانمائيـة، لأن الأسـرة ليـس فيها من هو زائد، لا المسن ولا المعوق. ولا يمكن بناء العهد الجديد ما دام حرمـان المـرأة مـن المساواة وتهميش الشبـــاب مستمرين، وما دام الأطفال يرثون الافتقار إلى الفـــرص عن آبائهم وأجدادهم.

وانطلاقا من هذا الاقتناع، نقدر أيما تقدير الاسهام الذي تقدمه المؤتمرات الدولية المختلفة التي تعقدها الأمم المتحدة بشأن المسائل ذات الصلة. وبالتالي، فإن انعقاد هذا المؤتمر اليوم قبل المؤتمر المزمع عقده في العام المقبل لموضوع المرأة في بيجينغ، يكتسب أهمية خاصة.

وقد خلص المؤتمر الاقليمي السادس للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعقود مؤخرا في مار ديل بلاتا بالأرجنتين للتحضير لمؤتمر بيجينغ، إلى أننا لا يمكن أن نتصور إدماج المرأة في المجال العام، ما لم يتوفر قدر أكبر من الانصاف في المجال الخاص. وهذا يعني أننا نحتاج أيضا إلى التشجيع على مشاركة الرجل بدرجة أكبر في الواجبات الأسرية.

والسنة الدولية للأسرة خطوة باتجاه المؤتمر الرابع للمرأة؛ فالتغيرات في كل قطاع بذاته إنما تساعد في النهوض بالتغيير الشامل.

إن حكومة شيلي تتخذ خطوات عملاقة في سياساتها الاجتماعية لصالح النساء اللاتي يرأسن عائلاتهن، وفي سياستها تجاه الحوامل من المراهقات، ونحن بصدد وضع خطة لإنشاء مراكز لرعاية الطفل، لرعاية أطفال الأمهات العاملات، وتجرى حاليا دراسات لإنشاء شبكات لمؤازرة ضحايا العنف الأسري. كما أحرزنا تقدما في الاصلاحات القانونية: فقبل بضعة أسابيع، أصدرنا أول نص قانوني يحدد ويفرض عقوبات ضد العنف داخل الأسرة، كما أدخلنا إصلاحا بصدد المركز القانوني للمرأة المتزوجة.

ومعروض على البرلمان في الوقت الراهن مشروع قانون خاص بالبنوة، يستهدف كفالة المساواة في مركز جميع الأطفال أمام القانون.

وفيما يتعلق بعملنا في مجال السياسة العامة، نسعى إلى تحقيق تكافؤ الفرص لجميع أنماط الوحدات الأسرية، وجعل الأسرة مكانا لتوليد التكافؤ في الفرص والحقوق لجميع أفرادها. وكل هذا يتسق مع تصديق شيلي على صكوك دولية مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وبغية تعزيز الوعي الوطني المناسب، عملت الحكومة على تشجيع النقاش العام، واتاحة الفرص للأسر في مختلف الميادين والمجالات، مما يزيد من مواردها وامكانياتها. وهذا الاسبوع، دعت الادارة الوطنية للمرأة المنظمات العامة والخاصة والمجتمع بصفة عامة، إلى النظر في السياسات المقترحة التي تفيد جميع الأسر أيا كانت طبيعتها أو أصلها، بغية النهوض بتكافؤ حقيقي في الفرص للجميع.

والتزامنا بتوليد تكافؤ واضح في الفرص، دون تمييز علـــى أساس الجنس أو المركز، يدفعنا أيضا إلى الاشتراك بحماسة وأمل في مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية الذي ستعقده الأمم المتحدة في كوبنهاغن في العام القادم.

إن تجربة البلدان النامية تثبت لنا على نحو متزايد حقيقة أكيدة هي أن النظام السياسي الديمقراطي فضلا عن النمو الاقتصادي يحد منهما دائما الفشل في إدماج أكثر قطاعات المجتمع ضعفا. وهي تؤكد لنا أيضا أن من المستحيل القضاء على الفقر إذا لم توجد الديمقراطية ولم يتحقق النمو.

وهذه الحتميات الثلاث ليست مراحل متتالية. فلا يمكننا أن نكون أولا أغنياء ثم أحرارا وبعد ذلك عادلين. لقد كان هذا دائما وهم تروجه الدعوات التسلطية والمتشدقة بالشعبية؛ ولكننا نعرف النتائج.

إن مكافحة الفقر حتمية من حتميات العدالة، ولكنها أيضا من حتميات الفعالية. فالتنمية إما أن تكون من الجميع ولصالح الجميع أو هي، في المدى البعيد، لن تكون من أحد ولا لصالح أحد.

والكفاح ضد الفقر وضد التمييز وضد الظلم، كفاح عالمي أيضا. إنه اليوم عالمي مثل الأسواق ووسائط الإعلام. إن الأسرة، على امتداد التاريخ، ورغم التفاوتات اللانهائية، كانت دائما نواة بقاء الجنس البشري، والناقل الأعظم للثقافات. واليوم أيضا، توفر الأسرة فرصة كبرى لإحراز تقدم في طريق تحقيق القيم العالمية التي أسست عليها الأمم المتحدة، ألا وهي الديمقراطية والسلم والحرية والعدالة. ولا تزال الأسرة اللبنة الأولى والأساسية في بناء إنسانية أفضل.

وإنني لممتن على هذه الفرصة المتاحة لي لأكرر التأكيد على التزام حكومة شيلي وشعبها بالاحتفال بالسنة الدولية للأسرة. لقد غرسنا هنا بذور المستقبل، واثقين من أن الكرامة الإنسانية ستكون ثمرة الحصاد.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٥.